

الوحي

جامعية - فكرية - ثقافية
www.al-waie.org

فكرة فصل السلطات في الأنظمة الديمقراطية:

بين النظرية والتطبيق (١) (١٩)

دحض نظرية راشد الغنوشي: «العلمانية إجراءات

عملية وليست فلسفة معادية للدين»! (٢٨)

هل حقاً شارك المسلمون في أميركا في انتخاب

أوباما؟ (٣٣)

هنيئاً لكِ المجد (قصيدة) (٥٠)

«الانقلاب الوطني» يسلم سوريا للأعداء قبل استلامها ص ٣

ص ٨

«البنك الإسلامي» في ميزان الإسلام



السنة السابعة والعشرون محرم ١٤٣٤ هـ - تشرين الثاني / كانون الأول ٢٠١٢ م

٣١٢

الوعي

جامعية - فكرية - ثقافية
www.al-waie.org

محتويات العدد:
العدد ٣١٢

السنة السابعة والعشرون - تشرين الثاني / كانون الأول ٢٠١٢ م
محرم ١٤٣٤ هـ

- كلمة الوعي: «الائتلاف الوطني»

يسلم سوريا للأعداء قبل استلامها ٣

- البنك الإسلامي في ميزان الإسلام ٨

- فكرة فصل السلطات في الأنظمة الديمقراطية

بين النظرية والتطبيق (١) ١٩

- دحض نظرية راشد الغنوشي

«العلمانية إجراءات عملية وليست فلسفة معادية للدين» ٢٨

- هل حقاً شارك المسلمون في أميركا في انتخاب أوباما؟ ٣٣

- أخبار المسلمين في العالم ٣٦

- مع القرآن: واذا استسقى موسى لقومه ٤٥

- رياض الجنة:

مخاصمة رؤساء قريش النبي ﷺ في دعوته لهم وما أجابهم ٤٧

- حدائق ذات بهجة: ٤٩

- هنيئاً لك المجد (قصيدة) ٥٠

- كلمة أخيرة: الإعلام فن وإدارة وسياسة ٥١

- غلاف أخير:

«إغناتيوس» وحقائق عن الصراع في سوريا ٥٢

إلى السادة الكتاب:

- يجوز إعادة نشر المواضيع التي تظهر في "الوعي" دون إذن مسبق على أن تذكر كمصدر.

- لا تقبل "الوعي" إلا المواضيع التي لم يسبق نشرها وإلا فعلى الكاتب ذكر المصدر.

- لـ "الوعي" حق تصحيح المواضيع المرسلّة، وهي غير ملزمة بإعادة المواضيع التي لم تقبل للنشر.

- نرجو ترقيم جميع الآيات القرآنية ووضع خط تحتها وتحت الأحاديث النبوية الواردة في المقالات وتخرجها.

ثمن النسخة:

لبنان	: ١٠٠٠ ل.ل.
ألمانيا	: ١ يورو
أميركا	: ٢,٥ دولار أميركي
كندا	: ٢,٥ دولار كندي
أستراليا	: ٢,٥ دولار أسترالي
بريطانيا	: ١ جنيه إسترليني
السويد	: ١٥ كورون سويدي
الدانمرك	: ١٥ كورون دانمركي
بلجيكا	: ١ يورو
سويسرا	: ٢ فرنك سويسري
النمسا	: ١ يورو
باكستان	: ١ دولار أميركي
تركيا	: ١ دولار أميركي
اليمن	: ٤٠ ريال

لإرسال مواضيع للمجلة:

subjects@al-waie.org

للمراسلة:

info@al-waie.org

بسم الله الرحمن الرحيم

«الائتلاف الوطني» يسلم سوريا للأعداء قبل استلامها

ثورة الشام

ساد سوريا سكونٌ لعقود. سكون هو أقرب إلى الموت، لا للهدوء والاستقرار كما يشيع البعض. فقد صنع نظام الأسد بيئةً تمتاز بالفقر والذل والظلم والرعب، مع حالة تجهيل وتضليل مكثفة، بثقافة قومية خربة، ودعاية كذوبة تضفي على النظام مسحة سمجة من الممانعة والمقاومة الزائفتين، لفرض وصاية نظام فاسد متوحش على ربوع الشام.

عندما هبت رياح الثورة في المنطقة، شك كثيرون بإمكان وصولها إلى سوريا، إذ ظنوا أن شعبها قد مات أو كاد، وأنه قد فُقد منه الرجاء. إلا أنه ما إن وصلت نسمة من تلك الرياح إلى أهل الشام، حتى أخذت مدنها تنتفض واحدة تلو أخرى بغية إسقاط نظام بائس بشع.

أخفق نظام الأسد في قمع الثورة رغم كل القسوة والوحشية والغطاء الدولي له، لذلك دفعت أميركا -التي اختبأت طويلاً وراء الفيتو الروسي والصيني - بعملائها (الدابي، كوفي عنان، الإبراهيمي) لتبني مبادرات مشبوهة، وذلك لقطع الطريق على من ينافسها من الدول الكبرى على سوريا، ولتطويع الثورة واحتوائها، وليس لوقف نزيف الدماء كما يدعي ممثلو تلك المبادرات، التي فشلت في إنجاز أي تقدم بأي اتجاه حتى الآن.

غضت أميركا وكل من تواطأ معها البصر عن ارتكاب نظام الأسد جرائم حرب موثقة بالصوت والصورة، والتي يستعمل فيها الطائرات والدبابات وبراميل ال تي إن تي (TNT) والقنابل العنقودية لارتكاب المجازر المqrزة بحق النساء والأطفال والشبان والشيوخ. وفيما تغض أميركا الطرف عن مد النظام بكافة أنواع الدعم الروسي والإيراني فإنها تفرض حظراً على دعم الثائرين بأي سلاح فعال، مما حال دون قدرتهم على حسم الصراع سريعاً. رغم هذا، سيطر المقاومون للنظام على أغلب الأرياف والمدن الصغيرة نسبياً، فيما يحتدم الصراع على حلب ودمشق.

المبادرة الأميركية

بعدما يؤست أميركا من قدرة النظام على إخماد الثورة، جاءت دعوة المبعوث الدولي الأخضر الإبراهيمي لإرساء هدنة مؤقتة بمناسبة عيد الأضحى المبارك، والتي

قبل بها نظام الأسد وقيادة الجيش الحر في تركيا، والذي يضم تحت مظلته المجالس العسكرية الثورية. فقد كانت الهدنة بمثابة محاولة لتمييز وجس نبض صاحب الأثر الأكبر في سير المعارك، والقادر على ضبط المجموعات المسلحة في ميادين القتال. سادت الهدنة (لوقت قصير) أكثر مناطق القتال، رغم إعلان بعض الجماعات الإسلامية المقاتلة بأنها (أي الهدنة) لا تعنيها في شيء. لقد كان هذا الانضباط المؤقت مؤشراً حَفَظَ أميركا للتقدم خطوة للأمام في طريق التسوية التي طرحت معادلتها منذ الأيام الأولى للثورة تحت عنوان «إن السيناريو الليبي لن يتكرر في سوريا»، وبأنه لا بد من إجراء حل سياسي يجلس فيه طرفا الصراع ليصلا إلى توافق على تشكيل حكومة انتقالية تمثل خطوة على طريق «انتقال سلمي للسلطة».

لذلك أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، أنها تنتظر من المعارضة السورية أن «تقاوم، بشكل أقوى، محاولات «المتطرفين» لتحويل مسار الثورة» في سوريا مشيرة إلى «أن الوقت قد حان لتجاوز دور المجلس الوطني السوري، وجلب أولئك الذين هم في الخطوط الأمامية للقتال للمقدمة». أعقب ذلك طرح مبادرة السفير الأميركي في دمشق روبرت فورد ورئيس الوفد الأميركي إلى مؤتمر الدوحة تحت مسمى "مبادرة رياض سيف" لمنحها صبغة سورية.

الاتتلاف الوطني

وَقَعَت في الدوحة أطراف واسعة من المعارضة السورية رسمياً على اتفاق لتوحيد صفوفها وانتخبت الداعية الإسلامي وإمام المسجد الأموي في دمشق سابقاً، أحمد معاذ الخطيب رئيساً له. جاء تشكيل هذا الائتلاف تجاوباً مع الدعوات الأميركية المتكررة بضرورة توحيد المعارضة، لتكون مهمته لاحقاً - بحسب التصور الأميركي - الدخول في عملية مفاوضات سياسية مع نظام الأسد، فتحول بالتالي دون انهياره تحت وطأة ضربات الثائرين، لتحافظ بذلك على مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية والعسكرية الموالية لها، فتفرض هيمنتها على النظام الجديد، كما كان حالها مع النظام القديم.

هكذا نرى بجلاء عدم اكتراث الدول الكبرى بعدد الضحايا وبتدمير القرى والمدن، طالما أن ذلك هو الطريق بنظرهم لكسر شوكة الثورة في سوريا، سيما أن تلك الثورة بدأت تتوجه نحو المشروع الحضاري الخاص بالأمة، والذي يعبر عن آمال وتطلعات الشريحة الساحقة منها في تطبيق الإسلام والوحدة والتحرر من النفوذ

الأجنبي بأسره من المنطقة. فهذا خط أحمر لدى صناع القرار في العالم الغربي، يقلب تجاوزه معادلة الصراع الدولي رأساً على عقب، ولذلك فإنهم يحاربونه بكل وسيلة ممكنة.

لقد كانت حلقات الصراع والتآمر على ثورة الشام من قبل القوى الخمس الكبرى (صاحبة حق الفيتو في مجلس الأمن) واضحة للعيان، وهذا أمر مفهوم ومتوقع، وهو شر يجب التصدي له من قبل كل مخلص لأمتة. يقابل هذا حالة سعار ملتبهة يتسابق فيها المحسوبون على الأمة من أطراف متباينة، سيما "الإسلاميون المعتدلون" منهم، للاصطفاف في خط المؤامرات الدولية على الثورة في سوريا، متذرعين بحجج مختلفة أبرزها "وجوب وقف سفك الدماء، ووضع حد لحملة تخريب وتدمير البلد، ومنع تجزئتها، والعمل على عدم تطور المواجهة العسكرية فيها إلى حرب أهلية بأي ثمن".

وفيما تدغدغ هذه الحجة مشاعر كثيرين، إلا أنها لا تعدو في حقيقة الأمر كونها مجرد ذريعة للسير في مختلف طرق الخراب التي ترسمها الدول الكبرى وتعبئها لها دول إقليمية، تلك التي تستضيف وتمول وتلمع وترعى كل من يخدم أجندة ومشروع القطب السياسي المرتبطة به. فقد تبنى الغرب عن قصد دفع الأحداث في سوريا في هذا الاتجاه الدموي ليحقق إلى جانب التخريب والتدمير، تشبيط همم الثوار ورفع كلفة الانتصار الذي يسعون لتحقيقه عسكرياً إلى حد يشعرون بالعجز على إنجازه، فيقبلون بالحلول السياسية التي تتوافق عليها أو تفرضها الدول الكبرى. بل أشاع الغرب فوق ذلك أيضاً، احتمال تقسيم سوريا إذا ما تطوّر الاقتتال فيها إلى حرب أهلية، طائفية وعرقية. وهو ما يعرضون بعض شواهد له أحياناً في إعلامهم (لا يستبعد أن تكون أناملهم وراء فبركته أو تحريكه وتأجيجه) لوضع مزيد من الضغوط على الثائرين ولفرض الخيارين كأمر واقع، أي إما القبول بالحلول الدولية أو الخراب الشامل.

إن الغرب يعمل بانتظام ومهارة لفرض بيئة تصوّر أن حله وحده هو الذي يمكن أن يكتب له النجاح في سوريا، وأن كل شيء سواه عبث. وهذا ما تحاول كل من الإدارة الأميركية والروسية تذكير الرأي العام العالمي به كلما تطرق كل منهم إلى موضوع سوريا، ولذلك نرى الإعلام الغربي وتوابعه من الأعلام العربي يقدم مبررات تلك الدول بشكل مضطرد كأنها حقائق لا يمكن القفز فوقها وتجاهلها، مما يغذي أجندة "الإسلاميين الواقعيين" (الانتهازيين أو قل البراغماتيين) لتبرير انضمامهم بل ودعوتهم لهذه الحلول وتبنيها.

الشيخ الخطيب

تصدّر الشيخ أحمد معاذ الخطيب المشهد الإعلامي بعد أن تم اختياره بعناية ليرأس الائتلاف الموسع للمعارضة، ولم يحصل جدل حول اختياره بين المتنافسين على المناصب -وهم كثر- لأنه الأنسب لأداء الدور المنوط بالائتلاف في هذه المرحلة، فقد أتي به لاحتواء التيار الإسلامي المتنامي داخل الثورة، وليمكن بشخصيته المحببة وفصاحته ومنطقه ومهاراته العالية من تسويق الخطة الدولية للرأي العام وبخاصة للشريحة الواسعة من أصحاب التوجه الإسلامي التي بدأت تتصاعد مطالبها باتجاه الخلاص من النظام وإقامة الإسلام على أنقاضه. وهو ما لا يستطيع فعله علماني مثل برهان غليون ولا شيوعي مثل جورج صبرا.

لهذا كان الشيخ الخطيب منسجماً مع دوره حين أصدر بياناً - حتى قبل انتخابه رئيساً للائتلاف - يخلص منه إلى ضرورة تفهم أن «سورية بلد ذو موقع هام جداً في العالم، لذا لا بد من التحكم الدائم فيه من القوى الكبرى»! بمعنى أنه لا يمكن تصوّر حل لا ترضى عنه تلك الدول، ولذلك لا بد من مراعاتها وأخذ مصالحها بعين الاعتبار، مستشهداً بقصة «رئيس جمهورية ما، زار الصين ليعقد اتفاقات اقتصادية، سألّه الصينيون: هل أخبرتم الولايات المتحدة بذلك؟ دهش الرئيس وقال: لا، لم نخبرهم. قال له الصينيون: إن بلادك في منطقة النفوذ الأميركي، ولا يمكن تجاوز ذلك!».

بأسف شديد نقول، إنه بدلاً من أن ينأى الشيخ أحمد معاذ الخطيب وأمثاله بأنفسهم عن أن يكونوا جزءاً من مخطط الغرب لاحتواء ثورة سوريا أو حرفها عن مسارها، قرر هو وغيره أن يكونوا أدوات ذلك المخطط. وليصدّ السهام عن نفسه وعن ائتلافه الموسع المشبوه، طالب الناس في بيانه ألا يسارعوا باتهام من يخالفهم بالرأي بالجهل أو الخيانة أو العمالة أو المصلحة الشخصية، بل باستخدام اللباقة، وذكر بالخلق الإسلامي في غير موطنه بالطبع.

لقد كان حرياً بالشيخ أحمد معاذ الخطيب حين التحدث عن أهمية سوريا أن ينظر إلى الموضوع من زاوية أخرى، فبغض النظر عن سبب هذه الأهمية، ثروة ما تختص بها، أو موقع، أو علم تتميز به، هو أنه لا بد أن توظف أهميتها لما فيه مصلحة الأمة صاحبة الحق في سلطان هذه الدولة. أما تلك السلطة التي تسمح بأن تكون مؤثرات خارجية تطفئ على مصلحة شعبها فهي سلطة شاذة لأنها تحكم شعباً وتقوده لتحقيق مصالح غير شعوبها. إن سلطة كهذه قد تعارف الناس على تسميتها بسلطة خائنة لأن واقع الخيانة هو في خيانة الدور المنوط بها.

إلا أن ثلاثة الأثافي، هي توسل الشيخ أحمد الخطيب للشوار في بيان له بعد لقائه مع الرئيس الفرنسي، بعدم رفع شعارات أو إطلاق تصريحات تزعج الغرب أو تتناقض مع توجهه، مطالباً الثائرين أن يرفعوا شعارات شكر فرنسا وأميركا، وطمأنه أوباما بلافتات مكتوب عليها "يا أوباما لا تخاف كلنا مع الائتلاف"، ورفع شعارات: "لا تطرف ولا إرهاب". ما هذا؟ إنها جرأة في وقاحة قل نظيرها.

نسي خطيب المسجد الأموي، أن الولاء كان ويجب أن يبقى لله وحده، وشعارنا الحق في الأوقات العصيبة يجب أن يكون: (حسبنا الله ونعم الوكيل) (نعم المولى ونعم النصير). ويجب أن يبقى مقياسنا الشرع، فالحق من عند الله وحده، والمسلم مأمور أن يحب في الله وأن يبغض في الله، وأن يتمسك بدينه وحكم ربه، وإذا اشتدت الأمور وابتلي المسلمون بالخوف والنقص في الأموال والأنفس والثمرات والذخائر فإنما هو ابتلاء من الله تعالى، وعليهم أن يبرهنوا حينئذ على صدق إيمانهم بتشبهتهم بشرع ربهم لا بإلقاء ثورتهم في أحضان أعدائهم، عندها يستحق المسلمون نصر الله وعطاءه الذي لا حدود له، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾

تسليم البلاد للأعداء خيانة

إن الحاكم الذي يرتضي بأن يكون بيداً بيد أعدائه ويقبل بضمان مصالحهم على حساب عقيدته وشعبه وأمته، ويسقط راياته وشعاراته ويرفع ما يرضي أعداءه، يستحق بل يجب أن يوصف بأنه خائن لشعبه ومجتمعه وأمته. ولن يغير التهويل بأن أميركا وغيرها من الدول الكبرى لن تقبل ولن ترضى بأن تخرج سوريا من دائرة نفوذها، ولذلك لا بد من مجاراتها... فهذا تبرير معيب وعيب وتجهيل، فالأمم الحية تنتزع حقوقها انتزاعاً ولا تنتظر أن يقبل أعداؤها بالانعتاق من براثنها.

من الشائن حقاً أن يعلن رئيس «الاتّلاف الوطني» وهو لم يتسلم الحكم بعد، قبوله بأن تتحكم في سوريا قوى خارجية من غير قوى أمته، بل يصعب حقاً أن يجد المرء في التاريخ رجلاً يبرر نكته لأمانة رعاية شؤون شعبه قبل أن يستلم هذه الأمانة! وأي تحرر و انعتاق سيكون هذا، إذا ما أزيل نظام الأسد الذي يعترف الشيخ معاذ بأنه كان تابعاً لأميركا في بيانه، ليحل مكانه من يلعب نفس دور التبعية. إن هذا السلوك المشين هو الخيانة بعينها ومن أوسع أبوابها، ولن يجد المرء وصفاً في التاريخ كله لمثل تصرف كهذا سوى الخيانة، فمن يبنّي سلطته على قبوله بأن يكون ذليلاً في خضوعه لغيره، ويتعهد بإخضاع شعبه لمصالح أعدائه، ويسلم البلاد لهم قبل استلامها، إنما هو الخيانة بعينها.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَحُونُوا أَمْنَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ □

بسم الله الرحمن الرحيم

البنك الإسلامي في ميزان الإسلام

حمد طيب-بيت المقدس

لقد ظهرت في حياة المسلمين في العصر الحديث بعض المصطلحات والمسميات الغربية، وألبست اللباس الإسلامي ليكون شكلها الخارجي مقبولاً عند عامة المسلمين، وحتى تلقى قبولاً وترحيباً في حياتهم ومعاملاتهم وعلاقاتهم العامة والخاصة... وزُينت فوق هذا اللباس الإسلامي ببعض الفتاوى -من بعض المفتين- في هذا الزمان- حتى تزداد ثقة الناس بها، ويُقدمون على التعامل معها أو الانضمام إليها بنفسٍ راضيةٍ مطمئنة..

ومن هذه المسميات التي ظهرت (البنوك الإسلامية، البورصات الإسلامية، الشركات المساهمة الإسلامية، الديمقراطية الإسلامية، ...).

وكان من أخطر هذه المفاهيم التي ظهرت ما يُسمى (بالبنك الإسلامي)، فما هي حقيقة هذه البنوك، وما هو الهدف الحقيقي من إنشائها، وهل صحيح أنها قائمة على أحكام الإسلام كما يدّعي أصحابها؟..

وقبل أن نذكر حقيقة هذه البنوك، وحكم الإسلام في طريقة تأسيسها ومعاملاتها، نريد أن نقف على الخطّ المستقيم، أي على المعاملات الشرعية المتعلقة بالأموال بشكل عام.. فالإسلام - كما نعلم - قد بين الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية سواء أكانت مؤسسات لهذه الأموال، أم أحكاماً تتم بين أفراد المجتمع، ومن هذه المعاملات الجامعة لشؤون المال والأعمال: معاملات الصرف، ومعاملات القروض، ومعاملات البيوع بأنواعها والإجارة، ومعاملات الشركات والهباء والعطايا، ومعاملات الرهن والودائع..

فهذه المعاملات الشرعية المتعلقة بشؤون المال، قد فُصلت تفصيلاً دقيقاً، وتحديث الأحكام الشرعية عن كل جزئية من جزئياتها، وبينت الطرق

المعوجة التي تحيد عن الخط المستقيم فيها، وبالتالي فهذه الأحكام تضبط سلوك المسلم، بحيث تكون معاملاته ضمن دائرة الشرع، ويكسب مالاً

حلالاً، ويكون بعيداً عن المعاملات الرأسمالية التي يدخلها الخطأ في طريقة المعاملة، ويدخلها الربا من أبواب عديدة..

والأصل الشرعي في المسلم التقّي الذي يبتغي مرضاة ربه عز وجل، ويتحرّى الحلال في الكسب، والدقة في المعاملات المالية هو أن يسأل عن حكم

الإسلام في معاملته، وأن يؤصل هذه المعاملة على أصول شرعية صحيحة، لا أن يأتي بمصطلحات غريبة قد أسست على غير تقوى من الله عز وجل، ثم يريد أن يوفق بينها وبين الإسلام!!
فهذه الطريقة هي سقيمة في أصولها وفروعها، لأن أصلها خبيث فاسد، ولن يثمر إلا الفساد والخبائث.
وإذا نظرنا في واقع البنك الإسلامي فإننا نرى أن أصل التسمية ليست من حضارة المسلمين، ولا من طريقة عيشهم، ولا من الأصول الشرعية المتعلقة بشؤون المال والأعمال..

أي من حرية التملك، وتنمية الملك، والانتفاع والتصرف بهذا الملك بكامل الحرية، فلا مانع عند الغربي إن نَمَى أمواله بطريقة الربا، ولا مانع إن أسس مؤسسات تقوم على فكرة الربا، لأن هذا حرية اقتصادية، أمّا الإسلام فلا يوجد فيه أيّ حرية بهذه المفاهيم السقيمة. واللباس هذه الكلمة اللباس الإسلامي لا يجعلها إسلامية؛ لأن حقيقة الجوهر هي فاسدة ابتداءً، هذا عدا عن المعاملات التي تتم داخل هذه البنوك؛ سواء المتعلقة بالربا أم بغيره من معاملات فاسدة..

فكلمة بنك أصلاً في المصطلح الغربي معناها وواقعها مؤسسة ربوية، ولا يوجد أي تجانس بين الواقعين أو بين المفهومين؛ أي بين كلمة بنك وكلمة إسلامي- وعملية المزج بينهما هي عملية تضليلية من أجل تحسين صورة هذا المفهوم في نظر الناس، ومن أجل كسر الحاجز بين المسلمين وبين هذا المفهوم الذي وردت آيات صريحة صحيحة تدل على جرمه العظيم، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (٢٧٩) ومفهوم الربا والبنوك أصله في النظم الغربية نابع من فكرة الحريات الاقتصادية؛

والحقيقة أن البنوك المسماة إسلامية مخالفة للإسلام في عدة أحكام، نحاول حصرها في الأمور التالية:

١- طريقة التأسيس ٢- المعاملات الداخلية ٣- المعاملات الخارجية ٤- فتاوى وأقوال لعلماء معاصرين تتعلق بحرمة هذه البنوك والتعامل معها...

أما ما يتعلق بالجانب الأول: فإن طريقة تأسيس البنوك الإسلامية قائم على أساس طريقة تأسيس الشركة المساهمة الرأسمالية، وهذه الشركات تخالف - كما نعلم - الطريقة الشرعية في تأسيس الشركة في الإسلام، حيث إنها عبارة عن شركة أموال خالية من عنصر البدن (شركات رأسمالية مساهمة)، والمساهمون في هذه الشركة غير منضبطين، وغير معروفين لدى

فكلمة بنك أصلاً في المصطلح الغربي معناها وواقعها مؤسسة ربوية، ولا يوجد أي تجانس بين الواقعين أو بين المفهومين؛ أي بين كلمة بنك وكلمة إسلامي- وعملية المزج بينهما هي عملية تضليلية من أجل تحسين صورة هذا المفهوم في نظر الناس، ومن أجل كسر الحاجز بين المسلمين وبين هذا المفهوم الذي وردت آيات صريحة صحيحة تدل على جرمه العظيم، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (٢٧٩) ومفهوم الربا والبنوك أصله في النظم الغربية نابع من فكرة الحريات الاقتصادية؛

المساهمين الآخرين، أما التحكم بهذه الشركة فإنه مرهون بالهيئة التأسيسية للشركة، ولا قيمة للمساهمين في قرارات هذه الشركة إلا بقدر رأس المال الموجود باسم المساهم..

أما بالنسبة لرأس مال هذه الشركة والأعمال التي ستقوم بها مستقبلاً فإنها مفتوحة غير محدّدة، وهي رهن بعدد المساهمين الجدد، ورهن بقرارات اللجنة التأسيسية؛ فأحياناً تقبل ودائع المساهمين أو المودعين، وأحياناً تقترض من البنوك الربوية، وأحياناً تقترض من البورصة، وأحياناً أخرى تقترض من شركات برّياً مركباً.. وهكذا فإن رأس مالها ليس منضبطاً ولا معروفاً معرفة تنفي عنه الجهالة أو الشبهة ..

هذا من حيث طريقة التأسيس لهذه الشركات المسماة بالبنوك، أما أعمالها فإنها تنقسم إلى قسمين، الأول: يقوم به البنك مع زبائنه، والثاني: يقوم به البنك مع مؤسسات وهيئات مالية خارجية كالبنوك والبورصات والشركات الأخرى..

أما المعاملات الداخلية لهذه البنوك فهي كثيرة أبرزها: البيع والشراء، الإقراض، الشراكة، الإيداع من أجل تشغيل الأموال، الكفالات والتأمينات بأنواعها...

أما بالنسبة لبيع والشراء بواسطة البنك، أو عن طريقة مباشرة فإنها

معاملات باطلة سواء أسميت بعقود البيع للأمر بالشراء، أم سميت مرابحة أم غير ذلك، وسواء أصدرت فتاوى تُضفي اللباس الشرعي على مثل هذه المعاملات أم لم تصدر..

فَعقود البيع والشراء التي تتم عن طريق البنك الإسلامي ينقصها أركان وشروط البيع الصحيح، وهي الإيجاب من قبل البائع أو المشتري، والقبول من قبل البائع أو المشتري، وأن يكون محل المعاملة (العقد) جائزاً شرعاً، وأن يستوفي هذا العقد الشروط الشرعية..

فالبيع الذي يتم عن طريق البنك الإسلامي لم يحصل فيه إيجاب وقبول صحيح؛ لأنه أولاً صادر عن هيئة اعتبارية تُجري العقود، وليس صادراً عن شخصية حقيقية أو وكيل عنها، ولأنه أيضاً معلق على إحضار السلعة، أو قد يكون وعداً بالبيع، رغم أن البنك يُجري هذا العقد ويتم كتابته والإشهاد عليه وغير ذلك من إجراءات كتابة العقود، ولا يوجد هناك عقد صحيح.. لأن السلعة غير مملوكة أصلاً لدى البنك، وبالتالي فالإيجاب والقبول تم على معدوم أو مجهول، وهذا خلل في شروط العقد..

والصورة في عملية الشراء عن طريق البنك أن يذكر المشتري حاجته من السلعة للبنك، ثم يوقع عقد الشراء ويحدد المبلغ لقيمة السلعة، وكلّ إجراءات البيع القانونية، وتكون السلعة غير مملوكة

أما بالنسبة لبيع والشراء بواسطة البنك، أو عن طريقة مباشرة فإنها

أما بالنسبة لبيع والشراء بواسطة البنك، أو عن طريقة مباشرة فإنها

فهذا باطل ولا يجوز لأنه تعدد للعقود في عقد واحد إلى عدة عقود، ولأن فيه جهالة في مدة العقد وقيمة السلعة .. والله سبحانه يقول بحق من يعجز عن السداد ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُوْ عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ لا أن تزيد عليه المبلغ والمدة..

فالعقد الصحيح للمرابحة هو أن يتم اتفاق بين راغب الشراء وبين تاجر (بائع) فيبلغ الراغب بالشراء (الأمر بالشراء) التاجر عن سلعة موصوفة يرغب بشرائها، ويتم الاتفاق بين الراغب بالشراء وبين التاجر على شراء السلعة -بعد أن يملكها التاجر تملكاً تاماً، وتصبح في ذمته- بربح معين يتفق عليه الطرفان ..

فالضوابط الشرعية لهذا العقد غير موجودة عند البنوك المسماة إسلامية وهي :-

١-وجود راغب بالشراء (أمر بالشراء) ووجود تاجر (أمر بالبيع) .
٢-وصف السلعة من قبل الأمر بالشراء .

٣-الوعد من قبل الأمر بالشراء بالمرابحة للتاجر بقدر معين من المال ولا يدخل هذا الأمر في عقد ملزم وإنما هو وعد فقط .

٤-أن يقوم التاجر بتملك السلعة تملكاً تاماً قبل إجراء أي عقد بينه وبين

لدى البنك، حيث يقوم البنك بعد ذلك بشراء السلعة بناءً على طلب المشتري بعد استكمال كل إجراءات العقد، وهذا يجعل الإيجاب والقبول في أصله باطلاً شرعاً، لأن عقد البيع بين المشتري وبين البنك قد تم على موصوف ليس مملوكاً في اليد .

أما بالنسبة لإجراءات البيع وتوابعه فهي أيضاً باطلة ولا تجوز، حيث يتم رهن المبيع لدى البنك، بحيث يكون صاحب السلعة (المشتري) عاجزاً عن إجراء أية معاملة تتعلق بهذه السلعة حتى يتم تسديد كامل الأقساط، وهذا خلل كبير في عملية التملك للمبيع، وهو شرط دخل في عملية البيع نفسها جعلها خالية من حقيقة منفعة التملك والتصرف في المملوك، وهذا باطل شرعاً ..

وهناك شرط آخر يشترطه البنك ويدخل في معاملة البيع وهو أيضاً باطل لأنه يجعل العقد الواحد عقدين أو أكثر في آن واحد، وهو زيادة المبلغ في حال العجز عن السداد في المدة المحددة، أو أخذ السلعة من قبل البنك بسبب عقد الرهن، وهذا كله يخالف الشرع في معاملات البيع جملة وتفصيلاً ...

فعقد البيع لا يجوز تغييره بعد الانعقاد، فإن أُجري إلى سنة فهو إلى سنة، وإن أُجري إلى شهر فهو إلى شهر، أما القول: هذه سلعة بعشرين إلى سنة، وإذا زادت المدة فإن كل شهر بعشرة،

الآمر بالشراء.

في المستقبل..

وجاء كذلك: "أن يشتري البنك السلعة -محل العقد- شراء حقيقياً تترتب عليه آثاره الشرعية، كدخول السلعة في ملك البنك... ويحرم على المؤسسة أن تبيع سلعة بالمرابحة قبل تملكها، فلا يصح توقيع عقد المربحة مع العميل قبل التعاقد مع البائع الأول لشراء السلعة موضوع المربحة، وقبضها حقيقة بالتمكّن أو التسليم .

وقد ذكر الإمام الشافعي في كتاب الأم (٣٣/٣) «... وإذا رأى الرجل السلعة فقال: اشتر هذه وأربحك فيها كذا، فاشترها الرجل، فالشراء جائز، والذي قال: أربحك فيها بالخيار، إن شاء أحدث فيها بيعاً وإن شاء تركه، وهكذا إن قال: اشتر لي متاعاً وأنا أربحك فيه، -فكل هذه سواء-، يجوز البيع الأول، ويكون هذا فيما أعطى من نفسه بالخيار، -وسواء هذا ما وصفت- إن كان قال: ابتعه وأشتره منك بنقد أو دين، يجوز البيع الأول ويكونان بالخيار في البيع الآخر، فإن حدّاه جاز، وإن تبايعا به على أن ألزما أنفسهما الأمر الأول- أي قبل التملك- فهذا مفسوخ من قبل شيئين: أحدهما: تبايعاه قبل أن يملكه البائع، والثاني: أنه على مخاطرة أنك إن اشتريته على كذا وأربحك فيها..»؛ أي يمكن أن يشتريه ويمكن أن يتركه وهذا مخاطرة للبائع ..

٥-يجري العقد بين الأمر بالشراء وبين التاجر (الأمر بالبيع) بعد تملك السلعة ملكاً تاماً ووجودها بحوزته، ويجب أن يستوفي هذا العقدُ الشروط الشرعية الكاملة من حيث نفي الجهالة عن الثمن، ونفي الجهالة عن المدّة في السداد، بحيث لا تكون المدة قابلة للتمديد في نفس العقد.

٦-يشترط أن يملك المشتري السلعة ملكاً تاماً بعد إجراء عقد الشراء، ويتصرف بالسلعة تصرف المالك في ملكه، ولا يجوز رهنها ولا تعليق شروط بحقها سوى عقد الشراء .

٧-لا يجوز زيادة السعر إذا زادت المدة على الأجل المعقود عليه لأن هذا يعتبر اتفاقاً جديداً يخالف الاتفاق الأول، فلا يجوز أن يقال هذه السلعة بعشرة دنانير إلى ستة أشهر، وإذا زادت فكل شهر بدينار، فهذا مخالف لعقود البيع ويعتبر عقدين في عقد واحد، وهو باطل عند جميع الفقهاء.

جاء في كتاب "المعايير الشرعية" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعات للمؤسسات المالية الإسلامية: " ... يجب أن يكون كل من ثمن السلعة في بيع المربحة للأمر بالشراء وربحها محدداً ومعلومًا للطرفين عند التوقيع على عقد البيع، ولا يجوز أن يتردّد تحديد الثمن أو الربح لمتغيرات مجهولة أو قابلة للتحديد

جعلت نسبة معينة على القرض مثل ٢٪ أو ٣٪ أو غير ذلك حسبما يضع البنك من قانون للإقراض.

وهناك أمر آخر تفعله البنوك الإسلامية وهو ما يسمى بضمان مخاطر الدين، وهذه أيضاً تسمية جديدة في الفقه الإسلامي ليس لها أي وجود، لأن الدين يمكن شراؤه من قبل طرف ثالث أو تحويله، أما ضمان مخاطرة فهذه معاملة باطلة شرعاً، ولا تجوز، ويكتنفها موضوع الجهالة ويدخل فيها الربا على المبلغ الأصلي بطريقة ملتوية...

أما ما يتعلق بالشراكات التي يجريها البنك الإسلامي مع شركائه من المدنين أو مع الشركات الأخرى فهي أيضاً باطلة ولا تجوز، حيث يشترط البنك في أغلب الشراكات أن تكون متناقصة؛ أي يقوم البنك باستيفاء قيمة أسهمه في الشركة خلال مدة معينة، ويسمي هذه الشركة المتناقصة، وهذا الأمر في مفهوم الشركة الشرعية لا يجوز، لأن عقد الشركة قد تم ابتداءً على قدر معلوم من المال، فإذا زاد هذا المال فإنه يضاف إلى رأس مال الشركة الأصلي، ويكون من الأرباح عند تصفية الشركة، أما في حال استيفاء أحد الشريكين لجزء من رأسماله من هذه الشراكة فإن هذا ينافي العقد الأول في الشركة، ويحتاج إلى عقد جديد على رأس المال الجديد، وينافي أيضاً مفهوم

وورد أيضاً فتوى للشيخ (ابن باز) رحمه الله قال: «...إذا رغب عميل البنك الإسلامي شراء بضاعة ما تكلفتها كذا، ووصفها للبنك، ووعدته بشرائها منه مرابحةً بالأجل لمدة سنة بربح قدره مائة ريال مثلاً، وذلك بعد أن يشتريها البنك من مالكها بدون إلزام العميل بتنفيذ وعده المذكور أو المكتوب فهذه الصورة جائزة.. وهذا الرأي أيضاً هو عند (ابن عثيمين) رحمه الله، حيث اعتبر أي شرط مسبق هو إلزام في البيع وهو باطل...

ومن الشروط الشرعية أيضاً حيازة السلعة أو الوقوف عليها، ومعاينتها وتحديداتها تحديداً ينفي الجهالة في المكيل والمعدود والموزون.. جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية (١٣٢/٩): "مذهب مالك والشافعية والحنابلة أن قبض كل شيء بحبسه، فإن كان مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً أو مزروعاً قبضه؛ بالكيل أو الوزن أو العقد.."

هذه بعض المعاملات التي تتم بخصوص البيوع، أما ما يتعلق ببعض معاملات الإقراض عن طريق البنك مباشرة أو أن يكون البنك وسيطاً في ذلك فإنه يدخل فيها موضوع الربا، ومن أمور الربا ما يسمى بأجرة خدمات الدين من قبل البنك أو من قبل الهيئة المقرضة، فهذه تسمية ليس لها أصل شرعي، ويمكن أن تكون آلاف الدنانير إذا

بين هذه التعاملات وباقي تعاملات البنوك الأخرى؛ أي المسماة ربوية، حيث تقوم هذه البنوك -الإسلامية- بوضع أموالها في البنوك المركزية، وتقوم بعمليات استثمار متعددة عن طريق هذه البنوك، وقد استصدرت فتاوى تخص الأموال الربوية العائدة عليها عن طريق البنوك الاستثمارية؛ بأن توزع هذه الأموال في وجوه الخير كصدقات، ولا ينتفع منها البنك مباشرة أو لزيائته .. ويقوم البنك الإسلامي أيضاً بإجراء كافة أنواع البيع والشراء مع البورصات دون تحرّز ولا تحوُّط، فبييع النقد بطريقة البورصة أي حاضر بغائب، ويبيع ويشترى سلعاً وهمية كما ذكرنا، ويضع أموالاً في البورصات للاستثمار ولا يدري أين تُستثمر هذه الأموال، وربما استثمرت في شراء الخمرة أو الخنزير أو السلاح للدول المحاربة كاليهود أو غير ذلك من معاملات محرمة.. ويأخذ أرباحاً معلومة على هذه الأموال بنفس الطريقة الربوية.. ويمكن القول: أن هذه البنوك هي عبارة عن شركات مساهمة هدفها الربح، وليس إنقاذ الناس من مصائب الربا والمعاملات المحرمة، وأما الفتاوى التي استصدروها لتغطية هذه المؤسسات الربحية ومعاملاتها فهي فتاوى تخالف الصواب في فهم الأحكام الشرعية في الشركات وطريقة تأسيسها، وفي طبيعة معاملات الشركة، وذلك في فهم واقع

الربح والخسارة في الشركة الشرعية، لأن الشركة إذا خسرت في نهاية المطاف لا يلحق أي خسارة بصاحب رأس المال لأنه يكون قد استوفى رأسماله من أرباح الشركة، والذي يخسر هو فقط صاحب الجهد فيخسر جهده ...

والبنك الإسلامي يقوم بشراكات مع شركات استثمارية عديدة على مربح معلوم، أي بنسبة مقطوعة، وهذا ينافي الشركة الصحيحة في الربح والخسارة، كما أنه يساهم في شركات مساهمة عديدة داخل حدود الدولة التابع لها وخارجها، ويقوم أيضاً بالتعامل مع البورصات في عمليات صرف دون تقابض مباشر، وعمليات بيع وشراء لسلع غير موجودة؛ أي سلع وهمية أو اسمية..

ويقوم البنك أيضاً بإجراء معاملات عديدة في مجال التأمينات سواء أكانت عن الحياة، أم عن العقارات أم غير ذلك من أنواع التأمين المحرم..

والحقيقة أن معاملات البنك الإسلامي متنوعة ومتعددة ولا يتسع المجال هنا لاستيفاء جميع أنواع المعاملات، ونكتفي بعرض هذه النماذج في التعاملات الداخلية..

أما بالنسبة لتعاملات البنك الخارجية أي مع المؤسسات الأخرى مثل البنوك والشركات والبورصات، فإن المتابع لهذه المعاملات لا يكاد يرى كبير فرق

تختلف عن البنوك الأخرى، وإن التعامل معها لا يجوز شرعاً .

ويقول الشيخ عبد الرحمن العدني: «..أصل إيجاد البنوك التي تبتعد عن الربا والقروض الربوية شيء طيب، لكن الواقع أن البنوك الإسلامية الموجودة في الساحة لم تفِ بما وعدت به المسلمين، بل انجروا إلى معاملات فاسدة ومحرفة، وأكثر ما تدور معاملات البنوك الإسلامية اليوم على ما يسمى (بيع المربحة)، والحق أنها أخطر من البنوك الربوية الظاهرة، لأن الإنسان يدخل في التعامل مع البنوك الربوية وهو يعلم علم اليقين أنه عاصٍ لله ولرسوله، أما المتعاملون مع البنوك المسماة إسلامية فهم يتقربون إلى الله بالتعامل مع هذه البنوك، ويتعاملون بالربا والبيع المحرمة والفاصلة وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ... » .

وأيضاً ما ذكره الشيخ الألباني رحمه الله «... أنه لا فرق بين هذه البنوك التي ترفع شعارها الإسلامي؛ فلا فرق بين بنك إسلامي وبنك بريطاني أو أميركي إطلاقاً لأن النظام واحد، لكن مع الأسف قد يكون البنك الذي أعلن بأنه بنك إسلامي أخطر من البنوك الأخرى، سواء أكان في بريطانيا أم أميركا؛ ذلك لأن هذه البنوك تتستر بستار الإسلام؛ فهي تفعل فعل اليهود الذين حُذّرنا كتاباً وسنة من اتباع

البيع وشروطها، والتأمينات وأنواعها، وأيضاً في فهم واقع تعاملات البورصة والشركات الاستثمارية على اختلاف مسمياتها .. وفي فهم موضوع الإقراض، أو ضمان القروض من المؤسسات الربوية الأخرى بحجة الضرورة أو إنزال الحاجة منزلة الضرورة .. وغير ذلك من مسميات ليس لها أي اعتبار شرعي..

وأما بالنسبة للمسميات الفقهية التي ألبسوها ثوب الإسلام وهي منه براء؛ مثل بيع المربحة، والبيع بالمربحة للأمر بالشراء، والشراكة المتناقضة، وضمان القرض..، وغير ذلك من مسميات ومصطلحات فإنها كلها تخالف الإسلام جملة وتفصيلاً، وليس لها أي مكان في الفقه الإسلامي بالصورة الموجودة عندهم؛ أي في البنوك الإسلامية .. وإنما هي مسميات لإلباس الأعمال المحرمة لباس الإسلام لتكون مقبولة عند ذوي الورع والتقوى من الناس ممن يتحرزون من الوقوع في الحرام ...

ونصل إلى النقطة قبل الأخيرة، وهي ما صدر من فتاوى متعددة لعلماء معاصرين تحرم هذه البنوك ومعاملاتها، فنذكر بعض النماذج من هذه الفتاوى:- (من هذه الفتاوى) ما ذكره المجمع الفقهي في مدينة كراتشي الباكستانية حيث قال : «.. إن (الصيرفة - البنوك الإسلامية) بشكلها الحالي مخالفة للشريعة ومحرفة، وإن هذه الصيرفة لا

سننهم...».

أريد السيارة الفلانية، فيذهب التاجر أو البنك إلى المعرض فيقول: بع لي هذه السيارة، فيشتريها منه نقداً بخمسين ألفاً ثم يبيعها على الأول الذي طلبها - يبيعها - مقسطة بستين ألفاً، هذا حرام ولا يحل، وهو حيلة واضحة على الربا، لأن هذا البنك الذي اشترى له ثم باع عليه كأنما أقرضه قيمتها بزيادة وهذا حرام، والعقد هنا صوري، ولولا أن هذا طلب السيارة ما اشتراها البنك؛ فلذلك يجب الحذر من هذا وإن كان بعض الناس يفتي بذلك، ولكنه لم يتأمل المسألة، ولو تأملها لوجدها خديعة واضحة، وهي أخبث من خديعة اليهود الذين لما حرم الله عليهم الشحم أذابوه، فصار ودكاً ثم باعوه وأكلوا ثمنه، فدعا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يقاتلهم الله عز وجل!!...»

وورد في جواب سؤال آخر لابن عثيمين في نفس الكتاب: السؤال: إحدى الشركات تقوم بشراء الأثاث ومواد البناء لمن يريد، فيذهب الزبون إلى الشركة ويحدد الأثاث الذي يريده أو مواد البناء، ويدفع الزبون دفعة أولى - مثل تقسيط السيارات - وبقية المبلغ المؤجل يتم تسديده على أقساط شهرية، مع نسبة زيادة تصل إلى ١٠ ٪ للشركة، فتعطي الشركة للزبون أمر استلام؛ ليذهب إلى محل الأثاث فيستلم أثاثه بنفسه، وتسديد المبلغ المؤجل يكون للشركة

وورد في كتاب فتاوى الألباني قال: «...بديهي أنه لا يجوز للمسلم أن يتعامل مع البنك الذي يتعاطى الربا، ثم ذكر أدلة تحريم ذلك... إلى أن قال: أما ما جاء في آخر السؤال: هل يجوز إيداع المال في البنك الإسلامي مع عدم أخذ الفائدة؟ قال الشيخ: أستغفر الله، لا أريد أن أدعوها فائدة لأنه يدخل فيما أشار إليه الرسول صلى الله عليه وسلم: ليكون في أمتي أقوام يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها.. هذه إشارة إلى الاحتيال على أحكام الله بتسمية هذه الأمور المحرمة بغير اسمها».

أما الشيخ ابن عثيمين فقد ورد في كتاب مجموعة فتاوى ومقالات متنوعة جمع وترتيب (محمد بن سعيد الشويعر) - كتاب البيوع " ... السؤال : ما حكم التدين و الأخذ من البنك الأهلي سيارة بالتقسيط ، مع العلم أنه لا يملكها ، ويدفع قيمتها ويشتريها من الشركة ويقوم بتقسيط عليهم بأقساط ميسرة ، مع العلم أنني بأمس الحاجة للتقسيط ، فهل تنطبق عليّ أحكام الربا ؟ جواب الشيخ العثيمين رحمه الله : نعم هذا حرام ، هذا التقسيط حرام؛ يعني مثلاً : يأتي الإنسان إلى التاجر - البنك أو غير البنك - يقول أنا أحتاج سيارة صفتها كذا وكذا ، فيقول اذهب إلى المعرض واختر السيارة التي تريد ، ثم يأتي فيقول

إن بعضهم يبيع ما لا يملك، ثم يشتري السلعة بعد ذلك ويسلمها للمشتري، وبعضهم إذا اشتراها يبيعها وهي في محل البائع، قبل أن يقبضها القبض الشرعي، وكلا الأمرين غير جائز؛ لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لحكيم بن حزام: «لا تبع ما ليس عندك» رواه أحمد والترمذي وابن ماجه، وقال عليه الصلاة والسلام: «لا يحل سلف وبيع، ولا بيع ما ليس عندك» رواه أحمد والترمذي والنسائي. وقال عليه الصلاة والسلام: «من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه» متفق عليه. وقال ابن عمر رضي الله عنهما: «كنا نشتري الطعام جزافاً، فبيعت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم من ينهانا أن نبيعه حتى ننقله إلى رحالنا» رواه مسلم، وثبت عنه عليه الصلاة والسلام أيضاً: «أنه نهى أن تباع السلعة حيث تبتاع، حتى يحوزها التجار إلى رحالهم» رواه أبو داود.

ومن هذه الأحاديث وما جاء في معناها، يتضح لطالب الحق أنه لا يجوز للمسلم أن يبيع سلعة ليست في ملكه، ثم يذهب فيشتريها، بل الواجب تأخير بيعها حتى يشتريها ويحوزها إلى ملكه، ويتضح - أيضاً - أن ما يفعله كثير من الناس؛ من بيع السلع وهي في محل البائع قبل نقلها إلى حوزة المشتري أمر لا يجوز؛ لما فيه من مخالفة سنة الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولما فيه من التلاعب

التي قامت بالتقسيط، فما الحكم؟
جواب: ليس للشركة أن تبيع الأثاث ولا غيره من المنقولات، إلا بعد أن يتم البيع، وتقبض المبيع إلى حوزتها، وتنقله من ملك البائع إلى مكان آخر، ثم يتم البيع بعد ذلك، أما دفع العربون للشركة قبل ذلك فلا يجوز، وليس لها أن تبيع شيئاً إلا بعد أن تحوزه، وتنقله من مكان البائع إلى مكان آخر، والله ولي التوفيق.

وورد في فتاوى ابن باز رحمه الله
(سؤال رقم ٩): «ما هي الضوابط - في رأي سماحتكم - التي تحفظ حقوق طرفي البيع بالتقسيط، ومن ثم حقوق ونظام وسلامة المجتمع؟ [ورد هذا في رسالة جوابية من سماحته إلى رئيس تحرير جريدة (الجزيرة)، أجاب فيها سماحته عن ثلاثة أسئلة، وهذا أحدها].
جواب: البيع إلى أجل معلوم جائز؛ لعموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾.

والزيادة في القيمة مقابل الأجل لا مانع منها، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على جواز ذلك؛ وذلك أنه صلى الله عليه وسلم أمر عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن يجهز جيشاً، فكان يشتري البعير بالبعيرين إلى أجل. وينبغي معرفة ما يقتضيه الشرع في هذه المعاملة؛ حتى لا يقع المتبايعان في العقود المحرمة، إذ

استثمار المال بالطرق الشرعية، وليس لها أية علاقة بموضوع الربح والخسارة إلا إذا دخل قسمٌ من أعضائها أو دخلت هي كشريك مضارب أو غيره حسب مواصفات الشركة الشرعية ...

المهم في الموضوع أن تكون طريقة تأسيس هذه الهيئات طريقة شرعية، بعيدة عن طرق الشركات الرأسمالية، وأن تسير في طرق استثمار المال على الطريقة الشرعية أيضاً... وأن لا تفتح بالتعامل مع المؤسسات المحرمة كالبنوك والبورصات وغير ذلك...

والحقيقة أن مثل هذه الأمور تكون موجودة بشكل عادي في ظل النظام الشرعي المتكامل- في ظل دولة تحكم بالإسلام وتخضع كامل المعاملات المالية والمؤسسات للأحكام الشرعية، ولا يسمح النظام الشرعي بالتحايل على الناس وسرقة أموالهم وإيقاعهم في الحرام -من حيث يدرون أو لا يدرون-، ثم يضلّهم ويخدعهم أن ما يقومون به هو شرعي ولا يخالف الإسلام!!..

وفي هذا دافعٌ للمسلمين كي يعملوا على إقامة الدولة التي تسير حياتهم وشؤونهم وفق ما يرضي الله ورسوله .. نسأله تعالى أن يكرم أمة الإسلام بحكم الإسلام في ظل دولة إسلامية ترفع راية الإسلام، وتسير كل شؤون المسلمين بدين الإسلام... آمين يا رب العالمين... والحمد لله رب العالمين. □

بالمعاملات، وعدم التقيد فيها بالشرع المطهر...»

والحقيقة أن الشروط التي اشترطها الشيخان ابن باز وابن عثيمين- وهما أشهر علماء الحجاز- لا تتحقق في البنوك الإسلامية اليوم وهي- أي المعاملات في البيع والشراء- حسب فتاوهما لا تجوز وباطلة.

وفي نهاية هذا الموضوع نقول: إن وجود مؤسسات أو هيئات لرعاية شؤون المال للمسلمين يجب أن تلتزم الناحية الشرعية في كونها مؤتمنة على هذه الأموال أولاً، وكونها تقوم بصفة الوكالة لاستثمار هذا المال في الطرق الشرعية المباحة، والتي تعود بالفائدة على صاحب المال وعلى المجتمع بشكل عام، فيمكن أن يُنشئ مجموعة أشخاص مؤسسة تقوم بدور الوكيل لإيداع أموال الناس وتشغيلها في المجالات المباحة؛ مثل إنشاء شركات وفق أحكام الشرع، أو عن طريق الإرشاد، أو عن طريق حراسة هذه الأموال كودائع في هذه المؤسسات الخدمائية، أو غير ذلك من وجوه الاستثمار الشرعي، فلا تتعامل مع البنوك الربوية، ولا تسير على طريق الشركات الرأسمالية، ولا تقوم بأية أعمال محرمة من بيع أو شراء أو إقراض أو غيره.. وهذه المؤسسات تتقاضى أجرة معلومة من صاحب المال يتفق عليها الطرفان مقابل الإرشاد والمساعدة في

فكرة فصل السلطات في الأنظمة الديمقراطية

بين النظرية والتطبيق (١)

لقد سادت فكرة فصل السلطات أنظمة الحكم في العالم لسيطرة النظام الرأسمالي الديمقراطي على العالم وتأثر الجميع بنظم حكمه. فنريد هنا أن نتناول هذا الموضوع لنعرف ماهية هذه الفكرة، أي فكرة فصل السلطات؟ ومن أين أتت هذه الفكرة؟ وهل هي عبارة عن نظرية ولا تنطبق على الواقع ولا تطبق فيه؟ وهل توافق الواقع أم تخالفه؟

الحكومة المدنية الذي أصدره عام ١٦٩٠م أول من تكلم في موضوع فصل السلطات ضمن مفهوم الدولة المدنية، وذلك عقب الثورة الإنكليزية ضد الاستبداد الذي كان يتمثل بالحكم الملكي المطلق المتحالف مع الكنيسة إلى جانب تحكم العائلات العريقة والثرية في رقاب الناس، وطالبت بإقامة الجمهورية ولكن لم تتمكن من إقامتها. ومن ثم جاء من بعده الفرنسي دي مونتسكيو في كتابه روح القوانين عام ١٧٤٨م فقام بتطوير هذه الفكرة إلى أن رسخت حتى يومنا هذا على أساس فصل السلطات الثلاث: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، عن بعضها البعض. ولكن يقال إن الفيلسوف اليوناني أرسطو هو أول من تكلم في هذا الموضوع في كتابه السياسة.

بعد هذه التساؤلات نأتي إلى الإجابات عنها؛ فإن فكرة فصل السلطات هي هيكل الدولة المدنية. وهي فكرة غربية بحتة مرتبطة بالفكر الغربي الديمقراطي. وقد ظهرت هذه الفكرة مع ظهور فكرة الدولة المدنية التي هي مضادة لمفهوم الدولة الدينية الغربية. فظهورها كان كردة فعل على حصر السلطات في يد الحكام المستبدين في أوروبا من ملوك وأباطرة. ولقد ظن بعض المفكرين السياسيين الغربيين بأن الاستبداد سببه حصر السلطات أو حصر صلاحيات الحكم في يد الحاكم. فأوجدوا هذه الفكرة كردة فعل على هذا الواقع السيئ في بلادهم لمعالجة موضوع الحكم عندهم. ويعتبر الإنكليزي جون لوك في كتابه

أقامتها كانت على هذا الأساس شكلياً ولكنها كانت استبدادية فعلياً، وبدأت تتساقط نتيجة ازدياد الوعي لدى الأمة وكسر حاجز الخوف. فخافت الدول الغربية على سقوط نظامها السياسي ومنظومتها الفكرية فأرادت تفعيل ذلك بصورة ملمعة لتظهر على أنها غير استبدادية. فالفكرة بشكل عام موجودة في الدساتير التي وضعها الغرب للأنظمة التي أقامها في العالم الإسلامي؛ ولذلك نراه يلزم المسلمين بنفس الدساتير ويريد أن يخدعهم من جديد، فيظهر أن الخطأ كأنه ليس في وجود أنظمتهم وإنما في عدم تفعيلها أو تطبيقها كما ينبغي وفي وجود حكام فاسدين. فأوهم الغرب الناس قائلاً بأنه عندما يجري إقامة نظام الدولة المدنية على أسس فصل السلطات؛ فعندئذ تطبق الديمقراطية ويستعيد الإنسان كرامته ويسعد في ظل الحرية. فهذه السلطات الثلاث تتكون منها الدولة المدنية عند الغربيين؛ فأولها السلطة التشريعية التي تتمثل بالبرلمان الذي ينتخب أعضائه كنواب عن الشعب في سن القوانين وتشكيل السلطة التنفيذية ومراقبة هذه السلطة وإسقاطها بحجب الثقة عنها. وثانيها السلطة التنفيذية التي تتمثل بالحكومة التي تنفذ القوانين التي تشرعها السلطة التشريعية. وثالثها السلطة القضائية وعلى رأسها المحكمة الدستورية وهي

ولكنه لم يتكلم في ذلك بوضوح، ولم يبلوره حسب الشكل الحالي. بل أراد ترشيد الحكم وتنظيمه. فذكر أن للديمقراطية ركنين؛ حكم الأكثرية وحماية حقوق الأقليات والأفراد. وقال: السیادات ثلاث هي: السیادة الفردية ويعني بها سیادة الحاكم، والسیادة الشعبية، والسیادة الشرعية. ومن المعلوم أن الفلسفة اليونانية هي إحدى مصادر المعلومات الأولية للفكر السياسي الغربي. فيأتي الفلاسفة والمفكرون الغربيون فيدرسونها ويستقون منها المعلومات، ومن ثم يعملون على تطويرها حسب مبدئهم الرأسمالي ليعملوا على تطبيقها حسب واقعهم. وقد أصبحت فكرة فصل السلطات إحدى الأفكار الأساسية لنظام الغرب الديمقراطي الذي ينادى له في كافة أنحاء العالم ولدولته المدنية التي يعمل على تسويقها من جديد بين المسلمين.

هذا مع العلم أن الأنظمة في العالم الإسلامي ومنه العربي قد أقيمت على هذا الأساس ولو بشكل نظري عندما أسقط الغرب نظام الحكم في الإسلام، وهو نظام الخلافة الإسلامية، وذلك عن طريق عملائه. وبعد حدوث الثورات في البلاد العربية بدأت الدول الغربية تعمل على تفعيل تطبيق هذه الفكرة من جديد ضمن الدولة المدنية الديمقراطية عندما رأت هذه الدول أن الأنظمة التي

أو التشريعات واتخاذ القرارات عندما يصوت حزب الأكثرية وهو حزب الحكومة لصالح تشريعاتها وقراراتها، أو إذا كانت ائتلافية فتكون الأكثرية البرلمانية من الأحزاب التي تشكلت منها الحكومة. فأصبحت السلطة التشريعية متوافقة أو متوائمة مع السلطة التنفيذية، فلم تعد هناك استقلالية ولا انفصال بين هاتين السلطتين بل أصبحتا متحدتين، وهذا مع ما يجري في كافة الدولة المدنية الديمقراطية. فعندئذ تستصدر السلطة التنفيذية التشريعات والقوانين بسهولة ويسر لدى السلطة التشريعية، أي إن البرلمان يشرع للحكومة ما تريد ويقر قراراتها ويوافق على سياساتها. لأن هاتين السلطتين أصبحتا مشكّلتين من حزب الأكثرية أو من عدة أحزاب شكلت الأكثرية. وبذلك انتهى فصل السلطات في الواقع بشكل عملي. فهذا يدل على تناقض مدى النظرية أو الفكرة مع الواقع في موضوع فصل السلطات وعلى عدم إمكانية فصل تلك السلطتين عن بعضهما البعض، وإلا لا يمكن تسيير أعمال الدول وشؤون الناس. ويدل ذلك على مدى التحايل والخداع للشعب بأنه يحكم، وأن ممثله البرلمان يشرع وهو مستقل عن الحكومة، فدل كل ذلك على فساد فكرة فصل السلطات.

وقد وضعت سلطة قضائية ووضع على رأسها المحكمة الدستورية،

التي تنظر في دستورية القوانين، وتتنظر في مدى التزام السلطة التنفيذية بهذه القوانين وتسمع لشكاوى الناس بحقها. فأصبحت الدولة لديهم مركبة من هذه السلطات الثلاث. وقالوا بأنه يجب أن تكون كل سلطة منفصلة عن الأخرى ومستقلة. فتكون الدولة مركبة من سلطات ثلاثة منفصلة وليست من سلطة واحدة. فقالوا إن الدولة تحكمها ثلاثة سلطات مستقلة عن بعضها البعض كل واحدة تمارس صلاحياتها باستقلالية، بل قالوا إنها قوى ثلاث قادرة على أن تفرض نفسها على الآخرين بحدود صلاحياتها. وبذلك تتوزع الصلاحيات على قوى ثلاث فيزول احتمال التفرد بالسلطة وبالتالي يمنع الاستبداد.

وبالرغم من قولهم بفصل السلطات إلا أن التداخل بينها حاصل؛ فيحصل التداخل بين السلطة التنفيذية والتشريعية وكذلك التعارض والتناقض. فالسلطة التنفيذية أو الحكومة تريد سن قوانين وتنفيذ قرارات معينة حسبما ترى من مصلحة عند ممارستها لصلاحياتها وقيامها برعاية شؤون الناس وربما السلطة التشريعية لا ترى ذلك. فيحدث تصادم بين السلطتين ربما يؤدي ذلك إلى شلل في عمل الحكومة. ولذلك قاموا بالتحايل على الأمر فجعلوا تشكيل الحكومة من الأكثرية البرلمانية حتى يساعدها ذلك في سن القوانين

وهي المشرع الأول والأخير في النظام الديمقراطي وضعوا فوقها سلطة قضائية ربما تفند كل تشريعاتها؟ فكيف يكون المشرع مخطئاً؟ وكيف يوضع فوقه سلطة أقوى منه ليست منتخبة من الشعب، وإنما هي مجموعة أفراد لا يتجاوز عددهم مجموع أصابع اليدين ويكون المئات من ممثلي الشعب محكومين لهذه الفئة القليلة، بل إن الشعب كله أصبح محكوماً لأحكام وقرارات تلك المحكمة؟ فيدل ذلك على عدم صحة فصل السلطة، وإن الشعب غير مشرع، ولا يحكم نفسه بنفسه، فيعني ذلك أن لا وجود للديمقراطية في الواقع. فالسلطة التشريعية هي سلطة الشعب الحقيقية في الديمقراطية التي تعني أن الشعب هو المشرع وهو الذي يحكم، فكيف يوضع عليه سلطة من عدة أفراد في المحكمة الدستورية من السلطة القضائية؟ فهذا يناقض الديمقراطية ويناقض مفهوم الدولة المدنية التي رفضت سلطة رجال الدين الذين كانوا يشرعون للملك وزمرته وكانت سلطتهم فوق الشعب؟ وإذا قيل إن الشعب عاجز عن أن يضع قوانينه بنفسه لأنه غير متخصص بذلك وكذلك ممثليه في السلطة التشريعية، وأن محكمة الدستور متخصصة في القانون وتفهمه أكثر ممن هم في البرلمان وفي غيره! فهذا الكلام وحده ينقض الديمقراطية

فهي أعلى مرتبة في القضاء، والحل والفصل الأخير يرجع إليها لتتظر في دستورية التشريعات الصادرة من السلطة التشريعية وتراقب تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية، وحتى تمكّن أحزاب الأقلية المعارضة من الشكوى لديها لتتظر في المخالفات الدستورية والقانونية، بالإضافة إلى شكاوى الناس إذا رأوا أن الأحكام التي صدرت بحقهم تخالف الدستور.

فالأصل أن تكون السلطة التشريعية هي المشرعة وتشريعها هو التشريع فلا سلطة عليه؛ فكيف يضع عليها حكماً يفند تشريعاتها ويحكم على صحتها وخطئها؟ فكيف تكون إذاً السلطة التشريعية مستقلة وهي ترى أن فوقها قوة أقوى منها ربما تحكم على تشريعاتها بالخطأ فتسقطها؟ فهل تستطيع أن تتظر في القوانين بشكل مستقل وهي تحسب حساباً للمحكمة الدستورية وتخاف أن ترد تشريعاتها؟ فإذا حكمت سلطة أخرى على صحة تشريعات المشرع فهل هذا مشرع حقيقي؟ إن هذا يدل على عدم استقلال السلطة التشريعية في تشريعاتها، ويدل على عجز هذا المشرع وأن احتمال الخطأ وارد عليه! فهذا يدل على إقرار أهل الفكر الغربي ضمناً بأن المشرعين الذين أنا بهم الشعب ناقصون وأنهم يخطئون! لأنهم وضعوا فوق السلطة التشريعية التي هي الأصل

الناس فيفهمونه أكثر من الشعب ومن البرلمان الذي يمثله! فهذا القول وحده ينقض الديمقراطية كما قلنا ويثبت أن الديمقراطية غير موجودة فعلاً؛ لأن الشعب لا يحكم نفسه بنفسه فلا يشرع لنفسه، بل إن هناك أفراداً قليلين يشرعون ويحكمون على التشريعات، ولا هو يدير دولة حسب تشريعاته، وإنما تفرض عليه التشريعات فرضاً ويحكم بصرامة القانون وقوة الجندي! وقلنا بأننا نلاحظ في الغرب الديمقراطي أن كل فئة من فئات الشعب غير راضية عن القوانين التي فرضت عليها، والأصل حسب الديمقراطية أن تكون كل فئة هي على الأقل هي المشرعة للقوانين المتعلقة بها، أو أن يؤخذ رأيها فيما يتعلق بها! ولكن لا هذا ولا ذاك يحدث، وإنما تفرض عليها القوانين فرضاً. ويترك لكل فئة حق الاحتجاج والإضراب في محاولة للتفيس حتى لا تقوم ضد القانون وضد الدولة، وإذا نجحت في إضرابها واحتجاجاتها تلبى لها بعض المطالب وليس كلها، وتعطى بعض العلاوات لا كلها.

والدستور في الدولة المدنية التي تحكم المحكمة الدستورية بمقتضاها ويسن البرلمان القوانين حسبه وترعى الدولة شؤون الناس به؛ هذا الدستور لا يضعه الشعب الذي يعتبر في الديمقراطية هو المشرع الحقيقي وهو

ويبرهن على أنها غير موجودة أصلاً لأن الشعب لا يحكم نفسه بنفسه، فلا يشرع ولا يدير دولة، وإنما تفرض عليه القوانين فرضاً ويحكم بصرامة القانون وبقوة الشرطي. والحقيقة، إن الشعب غير راض عن كثير من التشريعات ولا تخدمه، وإنما تخدم فئة قليلة من أصحاب النفوذ والمال. ونلاحظ في الغرب الديمقراطي أن كل فئة من الناس غير راضية عن القوانين التي تتعلق بها؛ وتراهنا هاضمة لحقها وتخدم فئة نافذة فيما يتعلق بموضعها؛ ولذلك سمحوا بحرية الاحتجاج والإضراب لكل فئة حتى تطالب بحقها من الفئة المتنفذة، وتعمل على تسوية الأمور بعد الإضرابات والاحتجاجات بحل وسط يلبي بعض مطالب المحتجين وليس كلها، ويترك الباقي إلى مرحلة أخرى، فوضعت قاعدة (خذ وطالب) حتى لا يتمكن المحتجون على هضم حقوقهم من تلبية كامل حقوقهم فتبقى ناقصة.

والسلطة القضائية أيضاً عاجزة ولكنها جعلت على أنها الحكم مع أنها مكونة من مجموع أفراد قليلين، بينما البرلمان مشكل من أعداد كثيرة تمثل الشعب وانتخب على أساس مطالبه، ولكن محكمة الدستور أقوى منه! فكيف يحصل ذلك؟ وإن قيل إن هؤلاء الأفراد متخصصون في القانون ويفهمون الدستور أكثر من غيرهم من

الشعب، وربما يكون هذا الجزء أقل من النصف بواحد في المئة! فكيف يصبح الشعب مشرعاً ولم يضعه جزء هام منه يصل إلى النصف؟ حتى إن الذين وافقوا على الدستور لم يطلعوا عليه، والنزr اليسير من الناس من يطلع عليه، وأقل من هذا النزr من يدرك معانيه، وقد صوّت الذين وافقوا عليه بسبب من تأثير دعائي وليس عن إدراك ووعي، وهذا ما يشاهد في كافة الدول الديمقراطية. فكل ذلك يدل على عدم ديمقراطية الدستور حسب الفكر الديمقراطي الذي يجعل الشعب يحكم نفسه بنفسه. وتسري عدمية الديمقراطية في النظام الديمقراطي على البرلمان بعدما يتشكل حيث يشرع حسب فئة قليلة وبنسبة معينة لا تمثل الشعب جميعاً، وحسب دستور لم يضعه.

وإذا دققنا في ممارسات السلطة القضائية في النظام الديمقراطي وخاصة محكمة الدستور وفي المحاكم العليا الأخرى فسوف نرى مدى علاقتها بالسلطة التنفيذية، بل بقوى نافذة في البلد؛ فهي تقع في كثير من الأحيان تحت تأثير القرار السياسي، وتقف بجانب السلطة التنفيذية أو بجانب قوى نافذة في البلد. فعندما يكون الحال هكذا فمن الصعب أن تقول باستقلالية القضاء.

إن تناقض ذلك مع الواقع من

مصدر السلطات، ولا يصدره البرلمان النائب عن الشعب في التشريع حسب التحايل الديمقراطي، وإنما تضعه لجنة تأسيسية دستورية من عدد من الأشخاص يعيّنون من قبل السلطة التنفيذية المؤقتة أو من قبل سلطة عسكرية مؤقتة عندما تستولي على الحكم. وبعد أن تضع الدستور تحل تلك اللجنة التأسيسية، وبعد ذلك يعرض الدستور على الشعب لإجراء الاستفتاء عليه، فإذا أقر بأكثرية شعبية فوق النصف يصبح هذا الدستور ساري المفعول! وتكون هذه اللجنة قد حددت صلاحيات السلطات الثلاث وما يتعلق بها من كيفية تشكيلها وحلها. فيجري بعد ذلك انتخابات عامة لتشكيل السلطة التشريعية، ومنها يجري تشكيل السلطة التنفيذية من جديد، وتحل السلطة التنفيذية المؤقتة، ومن ثم يتم تشكيل السلطة التنفيذية الدائمة وتعين السلطة القضائية. فتكون مجموعة قليلة من الناس هي التي وضعت دستوراً لكافة الناس فهي الحاكمة على الناس جميعاً، فهذا يخالف القول في الديمقراطية بأن الشعب يحكم نفسه بنفسه، أي أنه هو المشرع ويخالف حكم الأكثرية أيضاً. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن قبول نسبة فوق النصف من الناس ولو كانت نسبة واحد في المئة فوق النصف يصبح هذا الدستور ساري المفعول، ويهمل الجزء الآخر من

واقعيًا غير موفقة أو أنه لا يمكن تطبيقها واقعيًا، فتبقى نظرية عند محاولة تطبيقها، فإن عمل الدولة يشل ولا تتمكن الحكومة من رعاية المصالح. والتناقض الذي يحصل بين هذه السلطات أو التعارض بينها سببه:

أولاً: إن الحاكم هو الذي يجب أن يتبنى القوانين؛ لأنه هو الذي يحكم ويمارس الحكم ويرعى مصالح الناس فكان أدري وأحق بذلك. ولذلك وجب أن يكون الحاكم هو الذي يسن القوانين والمجلس يراقبه ويحاسبه ويرشده، والقضاء ينظر في شرعية تلك القوانين ودستوريتها.

وثانياً: رؤية الأمر المعين الذي يراد سنه أو تبنيه قانوناً أهو مصلحة أو غير مصلحة؟ وهذا يرجع إلى مسألة التحسين والتقبيح للأعمال. فعندما ترك للإنسان تعيين الحسن والقبح في الأعمال فعندئذ اختلفت الرؤى بين الناس؛ لأن العقل يكون هو الحكم، وعقول الناس مختلفة، واهواءهم ومصالحهم التي تؤثر على عقولهم مختلفة. فكل إنسان يقيم المصلحة حسب هواه وحسب مصلحته وحسب قدراته العقلية وإحاطته بالأمر الذي يراد أن يسن ليصبح قانوناً. وتتغير النظرة للحسن والقبح من زمن لآخر، ومن بيئة إلى بيئة، ومن شخص إلى شخص. فعندما تكون النظرة للحسن والقبح متأثرة بهذه العوامل ولا يمكن

كونه لا يمكن الفصل بين السلطات فصلاً مطلقاً، ولا يمكن عمل كل سلطة لوحدها، ولا يمكن منع تداخل هذه السلطات مع بعضها البعض، ولا يمكن تعيين القائمين فيها من دون تأثير الأخرى مباشرة أو غير مباشرة. وإذا وجد تنافر بين هذه السلطات فإن الدولة سيصيبها الشلل. فالحكومة تريد تشريعات معينة، وترى مصلحة البلد في أمر ما كذا وكذا، وربما ترى المصلحة أكثر دقة مما تراه السلطة التشريعية، والأخيرة تعارض الأولى. فالقائم على رعاية المصالح يدرك حقيقتها وحقيقة المشاكل التي يوجهها الحكم أثناء هذه الرعاية أكثر مما يدركها الجالسون في المجلس النيابي، وان كان رأيهم لا يجوز إهماله بسبب أنهم يراقبون هذه الرعاية. ولذلك لا يمكن أن تعمل الدولة إلا إذا صار توافق بين هذه السلطات، وبعبارة أخرى إلا إذا وافق البرلمان على التشريعات التي تريدها الحكومة ولم ينقضها القضاء. فعندئذ تسير الأمور على ما يرام. وإذا قالوا فإن ذلك يسير على الأغلب في الدولة المدنية، فنقول: لماذا إذاً الادعاء بفكرة فصل السلطات وهي تشل عمل الدولة وتعرقل سيرها في رعاية المصالح عند محاولتها تطبيق هذه الفكرة؟ وإذا تم التوافق بين هذه السلطات في الأغلب فكيف يتم الحديث عن وجود فصل للسلطات؟ فالفكرة

يتحقق لأن قدراتهم العقلية ومداركهم متفاوتة. فللحسم والقطع في الأمور أي للعزم على التنفيذ لا بد إلا أن يكون القائد فرداً واحداً. وأما دور الآخرين فهو للشورى وللمراقبة وللمحاسبة.

وعندما سحبوا من الحاكم في الغرب حق التشريع لأن ذلك يؤدي إلى الاستبداد، وأعطى هذا الحق للشعب حتى يقضى على الاستبداد؛ أدركوا أن الشعب لا يستطيع التشريع فسقطت الديمقراطية، فصار تحايل على الأمر بأن أعطي هذا الحق لمجلس يمثل الشعب. فأصبح البرلمان هو المستبد الذي يشرع رغماً عن الجميع، بل جعلوا فوق مجلس الشعب محكمة تقضي وتحكم عليه. فأصبحت هذه المحكمة بمثابة المستبد في الأمر، فانها تحكم رغماً عن المجلس وعن الشعب كله. فاذاً لم يستطيعوا أن يتخلصوا من الاستبداد من قبل فرد أو من قبل مجموعة من الأفراد.

فما حصل في الغرب من ردة فعل على الدولة الاستبدادية أو الديكتاتورية لكونها دولة ثيوقراطية أي دولة دينية أو دولة الاستبداد الديني كان بسبب أن فرداً ومعه فئة ممن يسمون النبلاء والعائلات الثرية بالتحالف مع رجال الدين أو الكنيسة كانوا يشرعون حسب مصالحهم. فالكنيسة تشرع بصلاحيات كاذبة ادعت أنها من الله ليحصل توافق بينها وبين الدولة، وتتواطأ

للإنسان أن يتحرر منها فيكون من الخطأ الفاحش أن يترك للإنسان حق التشريع؛ لأنه لا يمكن أن يعطي نظرة صحيحة عن حسن العمل أو عن قبجه حتى يقرر أن ذلك مصلحة أو مفسدة! ولهذا لا يعطى حق التشريع لا للحاكم ولا للبرلمان ولا للقضاء ليقرر الحق في التشريع.

وثالثها: إنه لا يمكن أن يسيّر أعمال الدولة ويرعى مصالح الناس ويدير شؤونهم إلا سلطة واحدة. فالدولة سلطة واحدة وليست عدة سلطات، وهذا هو الواقع؛ ولذلك لا يمكن أن يسيّر الأمر على مايرام إلا إذا وافق البرلمان على التشريعات التي تريدها الحكومة ولم ينقضها القضاء. وإذا لم يحصل ذلك فان التناقض سيظهر؛ وبذلك تتوقف أعمال الدولة أو تتوقف رعاية المصالح وإدارة الشؤون وكأنه لا توجد دولة. فلو استمر الأمر هكذا في كل مسألة فستصبح الدولة في حكم العدم. وبذلك لا يمكن الرعاية إلا بتوافق ما يسمى بالسلطات الثلاث؛ فتعتبر سلطة واحدة. ولذلك فإن البلد لا يدار إلا بسلطة واحدة.

ورابعها: إن القيادة فردية. فلا يمكن للدولة أن تسيّر إلا إذا كان هناك شخص واحد هو الذي يقرر في النهاية أن الأمر يجب أن يسيّر هكذا أو هكذا. وإذا ترك اتخاذ القرار لمجموعة من الناس فإن تسيير الدولة أو إدارتها لا

على حكم الناس بغير ما أنزل الله. فحصل الاستبداد، فنودي بالدولة المدنية ليتخلصوا ممن أسموها بالدولة الدينية بالمفهوم الغربي، وبالديمقراطية حتى يحكم الشعب نفسه بنفسه، ولكن لم يحصل من هذا القبيل شيء كما ذكرنا، أي لم يحكم الشعب نفسه بنفسه؛ فلم يشرع ولم يحكم بل بقي محكوماً والتشريعات تصدر من فوقه رغماً عنه من قبل فئة قليلة من الناس؛ فعاد الاستبداد بصورة أخرى. بل إن الدولة المدنية الديمقراطية يتحكم فيها أصحاب النفوذ وخاصة أصحاب رؤوس الأموال، فهم الذين ينتخبون الحاكم، وهم ينتخبون مجلس الشعب، وهم يتحكمون في الحكم ولكن بصورة خفية تخفى على كثير من الناس. والناس يذهبون إلى صناديق الاقتراع ليصوتوا على أشخاص فرضوا عليهم من قبل أصحاب النفوذ وعلى رأسهم أصحاب رؤوس الأموال. ولذلك سادت دكتاتورية أصحاب رؤوس الأموال، أي الاستبداد الرأسمالي؛ فسمي النظام بالرأسمالي، وهذه هي الحال في كل دول الغرب الديمقراطية. وقد جعلوا للحاكم ولأعضاء الحكومة والبرلمان الحصانة، فلا يحاكم هؤلاء وهم في الحكم وفي المجلس، وهذا نوع من الظلم والاستبداد. فالحاكم أصبحت له الحصانة كما كان في العصور ما قبل

ظهور الديمقراطية حيث كان للملك وللنبلاء وللإقطاعيين الحصانة. وإذا قيل يجب أن تكون للحكام حصانة ما داموا في الحكم حتى يتمكنوا من الحكم وحتى يكون هناك استقرار، فنقول إنكم قد أقررتم بالاستبداد. فالحق ألا يجعل لأحد حق بالحصانة، بل يجب أن يحاكم الحاكم فوراً، مثله مثل عامة الناس.

والخلاصة إن القول بتعدد السلطات وبفصل السلطات قول خاطئ لأنه غير متحقق فعلياً، ولا توجد غير سلطة واحدة في الدولة، وهي التي ترعى مصالح الناس وتسير شؤونهم. ولقد رأينا أن فكرة تعدد السلطات وفصلها وجدت كردة فعل على الاستبداد من جرّاء حصر السلطة في شخص رئيس الدولة ملكاً كان أو إمبراطوراً، ولكن الاستبداد ليس آتياً من ذلك، وإنما آتٍ من أن المشرعين هم البشر، سواء في الدولة المدنية الحالية أم الدولة الدينية البائدة. فالحق أن التشريعات التي يصدرها البشر لا تتج العدل وإنما تتج الظلم. فلا بد من أن يأتي التشريع من خالق البشر، والبشر يديرون أنفسهم بهذه التشريعات، فينتخبون حكامهم ويحاسبونهم ويقومونهم ويسقطونهم بناء على ذاك التشريع الذي أنزله خالقهم. فعندئذ يزول الاستبداد ويسود العدل ويسعد البشر. □

بسم الله الرحمن الرحيم

دحض نظرية راشد الغنوشي

«العلمانية إجراءات عملية وليست فلسفة معادية للدين»!

حسن الحسن

hasan.alhasan@gmail.com

ألقى الشيخ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة في تونس محاضرة بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢ في مركز دراسة الإسلام والديمقراطية أمام نخبة من المثقفين والدبلوماسيين ورجال الدولة نذكر منهم، سفير المغرب نجيب زروالي والقنصل المصري محمد محمود والمستشار السياسي للسفير الأمريكي إين ماك كاري ورئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر إضافة إلى مجموعة من رؤساء الأحزاب. وقد جهد الغنوشي في محاضرته في إبراز فهم معين للعلمانية، في مسعى منه للاقترب قدر المستطاع. بحسب ما ذكر من أرضية مشتركة تمكن من بناء إجماع حول مفهوم الدولة والدين في المرحلة التي تمرّ بها البلاد، يساعد في تجاوز الصراع المحتدم بين التيارين الإسلامي والعلماني.

وقد تناول الغنوشي العلاقة بين العلمانية والدين بشكل عام والإسلام والعلمانية بشكل خاص، طارحاً سؤالاً حول طبيعة تلك العلاقة: هل هي علاقة تضارب وتعارض أم هي علاقة تداخل؟ إضافة لمناقشة تداعيات هذا السؤال حول العلاقة بين الإسلام والحكم، الإسلام والقانون، وكل هذه الإشكاليات. وقدم الغنوشي لموضوعه بأن هناك قدراً من الإبهام والتعدد غير القليل في الفهم بهذا الخصوص «بحيث أننا لسنا إزاء علمانية واحدة بل إزاء علمانيّات، وكذا الإسلام أيضاً بحكم ما هو مطروح في الساحة، فنحن إزاء

أكثر من إسلام واحد أي أكثر من فهم». واعتبر الغنوشي بأنه فيما «تبدو العلمانية وكأنها فلسفة، وكأنها ثمرة تأملات فلسفية جاءت لمناقضة ومحااربة التصورات المثالية والدينية فإن الأمر ليس كذلك، وأن العلمانية ظهرت وتبلورت في الغرب كحلّول إجرائيّة لا كفلسفة أونظرية في الوجود» مؤكداً مراراً أنها ترتيبات إجرائيّة لحل إشكالات متعلقة بطبيعة الدولة ودورها. وخلص الغنوشي استناداً إلى هذا الفهم بأن العلمانية لا تتناقض مع الإسلام. وفي هذا مغالطة كبرى يجب دحضها.

- لقد عمد الغنوشي في بحثه على

تتناقض مع وجهة نظر الكنيسة حول علاقة الدين بالدولة والمجتمع.

- من مفارقات نظرية الغنوشي بأن لا تضارب بين العلمانية والدين هي أن العلمانية ولدت أصلاً كردة فعل على استبداد الكنيسة وعلى دورها الفاعل في إرهاب البلاد والعباد في عصور وصفت بالظلام لشدة تسلط الكنيسة وتعسفها في استعمال الدين لفرض سلطانها على الحياة العامة والخاصة للناس. وقد بلغ ظلم الكنيسة حداً أمات العقل وبات الإنسان فيه عبداً لإنسان مثله يدعي تمثيل الإله في هذه الأرض، فأما حيوية الإنسان وألغى قدرته على الإبداع وحوله إلى كائن بليد مستسلم لمن يستغله أبشع استغلال. مما أدى بالنتيجة إلى انفجار العقل بكراهية مطلقة لأي قيد للكنيسة والقائمين عليها، كما أدى إلى انفجار العقل بوجه كل ما يمكن أن يقيد، حقاً كان ذلك القيد أم باطلاً - المفترض بأي مفكر إسلامي هو

دحض العلمانية وبيان شذوذها وتفاهتها لا التوفيق بينها وبين الإسلام. فتضليل العلمانية بادٍ للعيان إذ إنها دعت إلى تحرير الإنسان فيما جعلته عبداً للشهوة وجعلت لإنسان آخر أن يحدد له الحق من الباطل، كما دعت إلى إطلاق العنان للعقل فيما لم تستند هي أصلاً في وجودها إلى العقل، إنما ركنت في وجودها لردة الفعل على التسلط الديني

تثبيت نقطة تعدد الأفهام للإسلام والعلمانية ابتداء، ليختار لنفسه فهماً خاصاً به يتناسب مع مراده إيجاد إجماع بين العلمانيين والإسلاميين حول مفهوم الدولة والدين. ويُعتبر هذا المنهج خطأً وخطراً في آن معاً، إذ لا يمكن للباحث عن الحقيقة أن يضع غاية له، ثم يبدأ بتأويل المعطيات لتفسيرها بما يخدمها حتى مع افتراض نبيل المقصد والغاية. فالأمر لا تنهض بالتلفيق أو التوفيق المصطنع بين الأفكار المتناقضة. فيما أن المطلوب هو طرح الأفكار والعقائد وكشفها كما هي تماماً في الواقع، حتى يتبين الناس الحق من الباطل، ولا يصح تزييفها أو تزيينها أو خلط الأمور فيها بحال، إذ يسبب هذا تشويشاً واضطراباً في الفكر، وبالتالي فيما يجب اتخاذه من قرارات متصلة به.

- ارتكب الغنوشي خطأً مفصلياً في إصراره على تقديم العلمانية في كونها مجرد إجراءات عملية، لا ثمرة فلسفة وتأملات فكرية تناقض الدين. ففي هذا الوصف محاولة واضحة للالتفاف على الموضوع وتمييعه بل وتضييعه بغية القفز منه إلى الهدف المعلن ابتداءً، أي إيجاد إجماع في فهم يتجاوز أزمة العلمانية لم تأت في الغرب كترتيبات إجرائية كما أراد الغنوشي إظهارها، بل إن الترتيبات الإجرائية التي نتجت عن العلمانية إنما جاءت لتكريس وجهة نظر جديدة

عليه، لتعتمد الفكر الإجرائي في كافة جوانب الحياة بعيداً عن أي مقدس. لذلك كانت الإجراءات هنا معبرة عن فلسفة جديدة مغايرة لفلسفة الدين التي تحدد دور الإنسان في الحياة وتضع له تشريعات تنظم شؤونته فيها، وغدت العلمانية تشريع قوانين وسياسات ومعالجات تعكس فكراً ينبذ الكنيسة وتعاليمها، ويقصصها عن المجتمع والدولة بعد أن قام بتشويهها وبتهشيمها وتهيشها وتعميم ذلك على كل دين. بهذا غدا فصل الدين عن الحياة أهم معالم العلمانية. وبات اعتماد مبدأ فصل الدولة عن الدين مسلماً به لدى العلمانيين، معتبرين ذلك مسألة لا يصح المساس بها البتة، وفي كل ذلك مناقضة كلية للإسلام.

- ثمة ذريعة يحاول العلمانيون ومن تأثر بهم تسويق فكرة فصل الدين عن الدولة من خلالها وهي مفهوم «حياد الدولة»، رغم أن هذا المفهوم لم يعن يوماً عدم علاقة الدولة بفلسفة أو وجهة نظر ما، على العكس من ذلك فإن الصراع السياسي بين مختلف الأحزاب للوصول للحكم وإدارة الدولة إنما هو لتفعيل وجهة نظر على حساب أخرى سواء في السياسة أو الاقتصاد أو التعليم أو العقوبات أو الثقافة الخ. فالدولة لم تكن يوماً مجرد جهاز إداري وإن كانت الإدارة جزءاً لا يتجزأ منها، فمهمة الدولة هي رعاية المجتمع وضبط علاقاته

الكنسي الكريه في أوروبا. فلاسفة لم يُقيموا الحجة على صحة مذهبهم الجديد في الفكر، ذاك المذهب الذي يفصل وجود الإنسان في الحياة عن سبب وجوده فيها، ويتكرر بالتالي لأي بحث يربط دور الإنسان في هذه الحياة بسبب وجوده فيها، ولا يبالي مطلقاً بتحديد علاقته بما هو قبل بما هو بعد وبما هو أثناء وجوده. كما أنهم لم يقوموا بنقض المسيحية كدين، إنما قاموا بالتهجم عليها وبيان زيفها وأنها وثنية جديدة جمعوها من وثنيات، والاستهزاء بها من خلال ما ارتكبه الحاكمون وكهناتها من فواحش ومظالم باسمها.

- لقد اندفع فلاسفة العلمانيين يملؤهم الحقد والكراهية الشديدة على الكنيسة والمسيحية ابتداءً ثم على كل دين آخر، بزعم كون الدين — أي دين — يلغي العقل ويعطله لصالح فئة تدعي أنها تمثل الله على الأرض. فحجروا على الدين بين جدران الكنيسة وأخضعوها ورجالها للدولة، ليبدأ العقل — من غير تبني مرجعية تحدد معنى ودور الإنسان في هذا الكون — تشريع منظومة وضعية للحياة تناقض فيها كثير من قوانين اليوم ما تم تشريعه بالأمس حتى بات الحق والباطل نسبياً في كل شيء.

- العلمانية فرضت عدم بحث قضية وجود الإنسان في هذا الكون، رغم مصيرية هذا السؤال وتبعات الإجابة

الشعور بالظلم والقهر والحاجة للانعتاق من سلطان الكنيسة. وبسبب الضرورة إلى إيجاد أرضية بديلة للفكر العقدي افترضوا أن عدم بحث العقيدة اللازمة للإنسان هو بذاته أرضية تصلح مرجعية فكرية لأفكارهم البعيدة عن الدين؛ لذلك فإن جميع الأفكار الفلسفية الأوروبية التي نشأت عنها الأفكار الديمقراطية والرأسمالية والاشتراكية والاجتماعية والأخلاقية أفكار ليس لها مرجعية فكرية. إذ إنها لم تنشأ عن قناعات فكرية في سبب الوجود الإنساني بل ترسخ وجودها بالفرض السلطوي الدائم، حتى اليوم لا أحد يمكنه أن يفرض البحث الفلسفي على ما يسمونه الفكر العلماني الذي هو فكر الديمقراطية السائدة والتي يدعون العالم بأسره إلى تبنيها واعتمادها في أنظمة الحكم.

- إن هشاشة الفكر العلماني وما ارتبط به من أنظمة حكم ديمقراطية، لا تسمح بأي منبر إعلامي أو أكاديمي أو مؤسسة بحثية مؤثرة لنقض الفلسفة الغربية وتقديم الإسلام بديلاً كنظام حياة منه نظام دولة ونظام مجتمع ونظام عائلة ونظام فرد رغم أنها -العلمانية- كانت نتيجة البطش الكنسي (باسم المسيحية) بالعقل الإنساني، وكانت عناوينها تتلخص في أنها ثورة لفرض حرية العقل بالبحث والتفكير

المختلفة ورسم سياساته داخلياً وخارجياً بحسب ما يتصوره القائمون عليها. وفيما ينشد المسلمون وضع دينهم موضع التطبيق، إذ لا خيار لهم في ذلك عقائدياً وإلا انتفت عنهم صفة الإيمان، تجد العلمانيين يهاجمون ذلك بشدة ويدعون إلى تحييد الدين أو المقدس تماماً عن الدولة بسبب قياسهم الشمولي للدين أنه يشابه المسيحية. بهذا تكون العلمانية اضطرت إلى اعتماد الفكر الإجرائي كمرجعية لها بعيداً عن مرجعية كل ما هو مقدس، وليس بوصفها إجراءات تقنية وإدارية محضة؛ لأنها لم تستطع إيجاد مرجعية فكرية واضحة لها؛ فكان هذا التعويض بفرض الإجراءات. أي أنها تأخذ تشريعاتها وأنظمتها وقوانينها من غير مرجعية أعلى مما يمكن أن يعمل الإنسان فيه عقله من ميادين الحياة، وبهذا ينتفي الخضوع لله أو التسليم له بأنه أعلم وأحكم.

- إن العلمانية وكل ما بني عليها هي نتاج فكر الردة العدائية للمسيحية، والتي حالت دون بحث الفكر العقدي للإنسان، الذي هو فكر سبب الوجود ورسالة الفرد في وجوده وفكر مصير الحياة، وهو العقيدة التي تقوم عليها مرجعية الأفكار. هذا المنع كان حاجة لأعداء المسيحية لأنه لم يكن لعدائيتهم مرجعية فكرية تسمح بالبحث الفكري في فكر عقيدة الإنسان سوى

والاعتقاد، إلا أنها بممارستها السلوكية بل وبسياساتها وقوانينها في كثير من الأحيان، لا تقل بطشاً بالعقل من كنيسة القرون الوسطى، مع اختلاف بالوسائل والأساليب.

- إن القول بأن العلمانية هي إجراءات عملية لإدارة الدولة التي يجب أن تتمتع بـ«الحياد» هو بسبب عدم وضوح الفرق بين فكر الحياة وفكر الحكم وبين فكر الإجراء. فكر الحكم مرتبط بفكر الحياة الذي يحدد الهدف والغاية التي تلزم إيجاد الإجراء اللازم للتعامل مع الوقائع والأحداث بحسبها. فالفكر هو الذي يحدد صياغة الحياة بواقعها وطريقتها وغايتها، والإجراء هو الذي يفرض هذه الصياغة ويحميها من كل ما يخالفها، وفي العلمانية يحميها من الدين الذي يحظر عليه فرض قدسيته في المجتمع والدولة سواء كان مسيحية أو إسلاماً.

- ومن ثم هل فات الغنوشي أن هذا الفكر الإجرائي الذي تدعيه العلمانية يشمل كافة مناحي الحياة العامة وأشكالها، ما يعني أن على المسلمين حصر دينهم بالعبادات الفردية فقط، وهذا مناقض لمسلمات الإسلام وأحكامه؟ كذلك فعلى فرض التسليم بادعاء الغنوشي بأن ثمة تعدداً للأفهام سواء للإسلام أو العلمانية، فهل يوجد فهم واحد معتبر للإسلام يرضى بفصل

الدين أو عزله أو جعله بمرتبة الخاضع للدولة أو لغيرها! أم يجب أن يكون هو الحاكم عليها؟ وهل هناك فهم واحد للعلمانية يقبل بتحكيم شرع الله واعتبار أي شرع سواء جاهلية وكفراً بحسب ما جاء في الآيات القطعية الدلالة ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (٥٠)، ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾، ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (٤٤).

- من المعلوم لكل مطلع على الإسلام بأنه يعتبر أن أية فلسفة أو فكر يخالف معتقداته أو شرائعه هو زيغ وضلال وابتعاد عن الحق، سواء أكان فلسفة شاملة أم فكراً إجرائياً أم غيره. وإن كل ما ليس من دين الله ويخالفه شكلاً أو مضموناً مردود ولو نسب إليه، فكيف إذا كان ينبثق عن تصورات مناقضة ومعادية له كالعلمانية!

أخيراً وليس آخراً، من الواضح بأن اعتماد الفكر الإجرائي ومفهوم حيادية الدولة لدى العلمانيين ومن تأثر بهم تُسقط من الإسلام أهم بدهياته التي تنص على أنه دين منه دولة، وعقيدة ينبثق عنها نظام حياة. فالحكم والتحاكم إلى الشرع وبه من مقتضيات الإيمان بالإسلام، ويكفي في ذلك قوله تعالى ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (٦٥) □.

هل حقاً شارك المسلمون في أميركا في انتخاب أوباما؟

أبو عمرو عساف - شيكاغو

أنفقت القنوات الفضائية العربية وغير العربية في البلدان الإسلامية ملايين الدولارات لتغطية الانتخابات الأميركية التي أعيد فيها «انتخاب» باراك أوباما، وقد كان واضحاً ميل تلك القنوات إلى حملة أوباما وتمنيهاً فوزه، حتى إنها وضعت المشاهد في أجواء الحملة الانتخابية وأخذت تغطي أدق التفاصيل في تلك الحملة وكأنها حملة انتخاب سيد الكون والعياذ بالله، ومن ضمن التغطية كان إجراء مقابلات مع بعض «المسلمين» المقيمين في أميركا، وخصوصاً من المضبوعين بها من الذين يعملون في مؤسسات مدعومة وذات علاقات وطيدة مع الإدارة الأميركية وأجهزتها الأمنية، من مثل جمعية «كير»، وجمعية «أمة»، وغيرها، إضافة إلى ذلك فقد كانت هناك دعوات من «مشايخ الدولار» من على المنابر للمشاركة في الانتخابات والتصويت لمن «لا يقتل كثيراً من المسلمين».

التعليق:

المسلمين على مثل هذه الأمور أمانة على

١- لقد اعتدنا على إنفاق ثروات المسلمين من قبل حكام الضرار في العالم الإسلامي على سفاسف الأمور والشواهد على ذلك كثيرة ولا داعي لذكرها لعلم الجميع بها. أهميتها، بل العكس هو الصحيح،

وعلى ما فيه ضرر للإسلام والمسلمين، وهذا السفه ينطبق على الإعلام التابع لهؤلاء الروييضات، ولكن آخر ما يفكر فيه المرء هو أنّ إنفاق أموال

٢- إنّ تقديم المنبطحين من الجالية المسلمة في أميركا على أنهم ممثلون لها، هو فعل مجاف للصواب كل الجفاء، فإنّ الممثل للمسلمين يجب أن يكون

فعلوا ذلك في سبيل قيادة سيارة فارهة والسكن في بيت كبير.

٣- إنَّ الظنَّ بأنَّ حال المسلمين الذين يعيشون في أميركا من حال مشايخ الدولار ظنٌّ باطلٌ كلَّ البطلان، وذلك لأنَّ المسلمين هم من الطبقة الواعية والمتعلمة والمحافضة في المجتمع الأميركي، وهذا هو واقع الجالية المسلمة، كما أنَّهم متابعون للأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل وخارج أميركا، لذلك فإنَّهم ليسوا من السذج الذين تتطلي عليهم أكاذيب الساسة الأميركيين ومفكري أميركا، فقد انكشف حقد الطبقة السياسية الأميركية على الإسلام والمسلمين منذ زمن بعيد، وما بشار وشبيحته وبطشهم بالمسلمين إلا خطيئة من خطايا السياسيين الأميركيين، فبشار وكثير من حكام الطاغوت في العالم الإسلامي عملاء لأميركا، يبطشون بالأمة بأمر من الساسة الأميركيين وبدعم كامل منهم، والمسلمون يدركون ذلك، بيد أن محاولة تغييب ذلك في الداخل الأميركي وخارجه لا يعني عدم وعي المسلمين عليه، ولكن مرد عدم بروز هذا الوعي على المشهد السياسي والإعلامي هو أنَّ الإعلام ليس

متهيباً بما تمليه عليه عقيدة المسلمين، أما إن كان يخالف عقائد المسلمين وأحكام الإسلام فإنَّه لا يمثلهم ولو نطق باسمهم، وما حكام المسلمين الطواغيت إلا مثال على من يتكلم باسم الأمة، والأمة منه براء، بل والأمة عليه منكرة وله كارهة، يقول الحق تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ و﴿مِنْكُمْ﴾ الواردة في الآية تعود على المسلمين بصفتهم الإسلامية، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ...» لذلك فإنَّ الذي يتقيد بالإسلام عقيدة وأحكاماً يمثل الأمة، ولكن من لا يتقيد بالإسلام عقيدة وأحكاماً فإنَّه لا يحق له التحدث باسم الأمة ولو كان في منصب الولاية، فالله سبحانه وتعالى وصف ابن نوح عليه السلام بأنَّه ليس من أهله لأنَّه لم يطعه في ركوب سفينة التوحيد، بالرغم من أنَّه من صلبه ﴿قَالَ يَنْحُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾، لذلك فإنَّ المتحدثين باسم الجالية المسلمة في أميركا ومنهم بعض المشايخ التابعين لهم ولمؤسساتهم لا يمثلون المسلمين في أميركا وإن اعتلوا المنابر، فهم ممن ينساقون وراء مصالحهم الدنيوية وعلى استعداد للتضحية بدينهم، وقد

حراً كما يدعي، ليس حراً في أميركا كما أنه عميلٌ في البلدان الإسلامية، لذلك فإنه لا ينقل إلا الصوت والصورة اللذين يريدهما ممولّوه، بل ويضخم تلك الصورة حتى يبدو القزم عملاقاً، هذا

علاوة على إيجاد أجواء الخوف والرعب بين المسلمين في أميركا من قبل الأجهزة الأمنية واستخدامها للمراكز الإسلامية والمشايخ في إيجاده، ولكن المنطق البسيط يقول إنه إن كان عامة الأميركيين وهم من السذج في السياسة والفكر قد انفضوا عن السياسيين لعلمهم بفسادهم وإدراكهم بإفلاس الحضارة الرأسمالية، فكانت النسبة التي شاركت في الانتخابات لا تتعدى ثلث الذين يحق لهم الانتخاب، فما نسبة مشاركة المسلمين في مثل هذه المهزلة، وهم المنكوبون من الحضارة الغربية وعلى رأسها الأميركية، وهم الذين هُجروا من بلدانهم بسبب الاستعمار الغربي لبلدانهم الإسلامية ونهب ثرواتهم وإفقار شعوبهم؟

٤- إن وسائل الإعلام العربي هي التي صورت للمسلمين في العالم بأنّ الجالية المسلمة في أميركا تنظر إلى رئيس أميركا كإمام لهم، وذلك لأنّ تلك الوسائل تنفذ أجندة الحكام

٥- إنّ ثقة المسلمين وفخرهم بهويتهم الإسلامية قد عاد لهم، وقد نفضوا عن كاهلهم الوهن، والأمة الإسلامية أمة واحدة من دون الناس، لا فرق بين المسلم الذي يعيش في الغرب أو الذي يكافح ضد عملاء الغرب في العالم الإسلامي، ولا يحتاج المرء لأن يعيش في الغرب ومنه أميركا حتى يتحقق من هذه الحقيقة، فالغائب يُقاس على الشاهد، ولكن الذي يظن بأنّ المسلمين في أميركا قد ارتدوا عن دينهم وأداروا ظهورهم لأمتهم هو مخطئٌ واهم، وما هي إلا الفرصة الأولى التي ينتظرها المسلمون في أميركا حتى يثبتوا أنهم من خير أمة أخرجت للناس، فيكونون كما كان أجدادهم من الذين أدخلوا ملايين الناس من الإندونيسيين في الإسلام، فيكونوا هم من يحكمون الأميركيين بالإسلام، ولن يكون مصير المضبوعين بالحضارة الغربية ومنها الأميركية إلا كمصير أبي رغال ﴿فَدَرَهُمْ مَخُوضًا وَيَلْعَبُونَ حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوْعَدُونَ﴾ □

كلينتون: دعم الديمقراطيات الناشئة في الشرق الأوسط ضرورة استراتيجية للولايات المتحدة

أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون أن دعم الديمقراطيات الناشئة في الشرق الأوسط ضرورة استراتيجية للولايات المتحدة، معربة عن قناعتها «بأنه يتعين على الحكومة الأميركية أن تنظر إلى أبعد من العنف والتطرف اللذين اندلعا في المنطقة بعد ثورات الربيع العربي». وقالت كلينتون في كلمة أمام مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن الجمعة ١٢ أكتوبر/تشرين الأول: ندرك أن الولايات المتحدة ليست ملزمة بإدارة هذه التحولات. ولكن يتعين علينا أن نساند أولئك الذين يعملون كل يوم على تقوية المؤسسات الديمقراطية ويدافعون عن الحقوق ويسعون من أجل نمو اقتصادي شامل». واعترفت كلينتون بأن الاضطراب السياسي في ليبيا واليمن وصعود الأحزاب الإسلامية إلى السلطة في مصر وتونس وتوسع الأزمة في سورية جميعها اختبارات للقيادة الأميركية، مضيفة أن توسيع التواصل فيما بين واشنطن ودول المنطقة هو الطريق الوحيد للمضي قدماً. هذا وتجدر الإشارة إلى أن إدارة أوباما خصصت نحو مليار دولار لمساعدة دول الربيع العربي، وطلبت من الكونغرس الموافقة على تقديم ٧٧٠ مليون دولار أخرى في صندوق مخصص لتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية في المنطقة. □

الخارجية الأميركية: المجلس الوطني السوري خيب آمال واشنطن ولا بد من هيئة تمثيل موسعة

صرح الناطق الرسمي باسم الخارجية الأميركية باتريك فينتريل أن المجلس الوطني السوري خيب آمال واشنطن التي تحاول تجديد قيادة المعارضة السورية. وقال فينتريل للصحفيين يوم ١ نوفمبر/تشرين الثاني: «نعتقد أنه من الضروري تشكيل جهة قيادية للمعارضة بصورة عاجلة، وأن الدول الأعضاء في مجموعة «أصدقاء سورية» ترى أنه من الضروري أن تشارك في اجتماعها بقطر إلى جانب المجلس الوطني جماعات أخرى تمثل المعارضة السورية. وامتنع فينتريل عن ذكر أسماء الشخصيات الجديدة، واكتفى بالقول إنهم «أناس قادرون ليس فقط على عمل تنظيمي لكن أيضاً على نشاط تطبيقي». ولمح إلى أن لقاء مجموعة «أصدقاء سورية» في الدوحة تخطط لتشكيل حكومة انتقالية سورية. اللافت أن السفير الأميركي في دمشق روبرت فورد هو من سيت رأس وفد الولايات المتحدة لمؤتمر الدوحة. وكانت فكرة الهيئة القيادية الجديدة موضع تشاور بين الولايات المتحدة وفرنسا والعواصم الإقليمية طوال الشهور الماضية ورافقتها جهود مكثفة على الأرض نجحت في بلورة بدايات لتوحيد مجالس العسكريين المنشقين في مختلف المدن السورية بغية ضبط التسليح وتنسيق العمليات. وفي خطوة تالية سيجري ربط المجالس العسكرية والمدنية المحلية بالهيئة القيادية التي ستبثق منها حكومة انتقالية. □

كلينتون تدعو المعارضة السورية لمنع اختطاف «المتطرفين» لثورتهم

أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، أنها تنتظر من المعارضة السورية أن «تقاوم، بشكل أقوى، محاولات «المتطرفين» لتحويل مسار الثورة» في سوريا ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد، كما أشارت إلى ضرورة إجراء إصلاح جذري للمعارضة السورية، وقالت: «إن الوقت قد حان لتجاوز دور المجلس الوطني السوري وجلب أولئك الذين هم في الخطوط الأمامية للقتال للمقدمة». وأضافت كلينتون، في مؤتمر صحفي عقده بزغرب، «أن هناك معلومات مثيرة للقلق حول متطرفين يتوجهون إلى سوريا ويعملون على تحويل مسار ما كان حتى الآن ثورة مشروعة ضد نظام قمعي لصالحهم». ونقلت عنها وكالة «رويترز» قولها أيضاً إن محادثات المعارضة السورية في قطر ينبغي أن تؤدي إلى توسيع الائتلاف؛ الذي من شأنه الحديث بقوة ضد «الجهود التي يبذلها المتطرفون لاختطاف الثورة السورية».. مشددة «لقد أوضحنا أنه لم يعد ينظر إلى المجلس الوطني باعتباره زعيم المعارضة»، وأضافت «يمكن أن يكونوا (أعضاء المجلس) جزءاً من مشروع أكبر للمعارضة، ولكن هذا يجب أن يشمل الشعب المعارضة من داخل سوريا وخارجها. □

الموقف الأميركي الداعم لبشار الختبي وراء الفيتو الروسي والصيني يظهر للعيان

دعا أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة في خطابه في مقر الأمم المتحدة إلى تدخل عسكري عربي في سورية. غير أنه لم تمض أيام حتى جددت الإدارة الأميركية معارضتها مجرد تسليح المعارضة السورية، ناهيك عن المشاركة في عمل عسكري عربي أو مساندته. وقال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية: «نعمل ما نعتقد أنه مناسب لمساعدة المعارضة غير المسلحة لتزيد فعاليتها كما نعمل عن كثب مع المعارضة لترتيب التغيير». يشير هذا إلى استمرار السياسة الأميركية التي اعتمدتها منذ اندلاع الثورة في سوريا، والتي أكدت فيها عدم سماحها بتكرار السيناريو الليبي في سوريا، ما يعني أن الولايات المتحدة الأميركية هي فعلاً من يحمي نظام الأسد من السقوط المدوي، فيما تبرر أمام العالم عدم تدخلها بذريعة الفيتو الروسي والصيني! □

المجالس العسكرية الثورية بسوريا تعمل على توحيد صفوفها وبناء دولة مدنية حرة!

أعلن في سوريا عن تشكيل «القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية» التي تضم جانباً كبيراً من القوى الفاعلة على الأرض في مختلف المحافظات

أخبار المسلمين في العالم

السورية، وذلك بحضور عدد من القيادات السياسية والدينية للثورة في الداخل والخارج. وتشكلت القيادة المشتركة وفق هيكلية تعتمد على ثلاثة مستويات رئيسية للقيادة تتكون من القيادة العامة، ومكتب التنسيق والارتباط، والمجالس العسكرية لكل المحافظات السورية. ودعت القيادة المشتركة في بيانها كافة القوى الثورية والعسكرية في سوريا للانضمام إليها والعمل المشترك من أجل «خدمة الثورة والشعب وإسقاط النظام». وقال رئيس مكتب التنسيق والارتباط ماهر النعيمي إن القيادة المشتركة تهدف إلى بناء عمل مؤسساتي متكامل يحتضن كافة أطراف الشعب السوري وصولاً إلى دولة حرة مدنية، موضحاً أن الخطط العسكرية سيتم إعدادها عبر قيادة مركزية وقيادات فرعية في كافة المحافظات لإنهاء النظام القائم «مهما كلف الثمن». وأكد النعيمي أن المجالس الثورية العسكرية التي انضمت إلى التشكيل الجديد تمثل كافة المحافظات السورية، مشيراً إلى أن ما لا يقل عن ٨٠٪ من الحراك العسكري والقوى الفاعلة على الأرض انضموا إلى القيادة المشتركة. من جهة أخرى ذكر محمد فاروق طيفور نائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا ونائب رئيس المجلس الوطني، أن كل المجالس العسكرية والثورية سعت بشكل مشترك ودؤوب لتوحيد قواها على الأرض خلال فترة طويلة، معتبراً أن التشكيل الجديد جاء تنويعاً لجهود كبيرة للمجلس الوطني وكل المجالس العسكرية بشكل مشترك. □

التلغراف: الإبراهيمي يعمل على نشر قوات سلام دولية في سورية

نشرت صحيفة الدايلي تلغراف البريطانية ما قالت إنها خطة للأخضر الإبراهيمي تقضي نشر قوات حفظ سلام، ربما بمشاركة قوات أوروبية، قوامها ٣ آلاف فرد، في سوريا، على غرار قوات «يونيفيل» في لبنان، وأوضحت أن مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، عمل بصمت خلال الأسابيع القليلة الماضية لوضع تفاصيل الخطة والدول التي ربما قد تساهم فيها كل من أيرلندا، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا إلى جانب إسبانيا. ويتوقع أن تلعب تلك الدول كذلك دوراً قيادياً في قوات حفظ السلام بسوريا، على ما أوردت الصحيفة. وطبقاً لـ«التلغراف» فإنه بالنظر إلى حساسية النزاع وتنامي العناصر الإسلامية المقاتلة إلى جانب قوات المعارضة، فإنه ربما قد تستبعد المشاركة البريطانية أو الأميركية في القوة نظراً لمشاركة الجانبين من قبل في حربي أفغانستان والعراق. □

جنود سوريون: انهيار في معنويات الجيش

تحدث جنود في الجيش النظامي السوري كانوا مأسورين لدى الجيش الحر في خربة الجوز إحدى قرى جسر الشغور بعد الإفراج عنهم، عن حالة من الانهيار في معنويات جنود الجيش النظامي. وذكر الملازم أول «عيد» لموقع الجزيرة نت وهو كردي من مدينة الحسكة- عما وصفها بالمعنويات المنهارة للضباط وحتى الجنود، واقتناع الغالبية منهم أنهم يخوضون معركة خاسرة لا محالة. ولفت إلى أنه مع المئات من الجنود والضباط سلموا أنفسهم للجيش الحر رغم تخوفهم من القتل، حيث كان قائد الجيش بالمنطقة العميد محمود صبحا يقول لهم إن الثوار سيذبحون أي جندي يصل إليهم. وتابع «استقبلنا الثوار بطريقة استغربناها فقد احتضنونا وأمنوا لنا المأكل والمشرب، قبل أن نعرض على هيئة تحقيق قررت الإفراج عنا». وزاد «وأعطوا كل واحد منا مبلغاً من المال يكفيه للوصول إلى أهله». □

سي آي آيه تخسر مركز معلوماتها الرئيسي في ليبيا

قالت مصادر حكومية أميركية إن جهود المخابرات الأميركية في ليبيا منيت بنكسة كبيرة بسبب التخلي عن منشأة في بنغازي وُصِفَتْ بأنها «قاعدة للمخابرات المركزية الأميركية» بعد جلسة عقدها الكونغرس بهذا الشأن. وأخلي موقع المخابرات الذي استهدفه بعض الليبيين في هجوم وقع في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢م من الأميركيين بعد الهجوم الذي أدى إلى قتل السفير الأميركي كريستوفر ستيفنز مع ثلاثة أميركيين آخرين في الهجمات على المباني التي كانت تشغلها الولايات المتحدة من بينهم اثنان أصيبا في انفجار مورتر في المجمع السري. وقالت مصادر حكومية أميركية إن نشر صور الأقمار الصناعية التي أظهرت مكان الموقع وتصميمه جعل من الصعب إن لم يكن مستحيلاً على وكالات المخابرات شغل هذا المكان من جديد، وكان هذا الموقع يستخدم من بين أمور أخرى كقاعدة لجمع المعلومات عن انتشار الأسلحة التي نهب من ترسانات الحكومة الليبية بما في ذلك صواريخ أرض جو. وكان هذا الموقع محصناً ومجهزاً بوسائل مراقبة وأجهزة استشعار وكاميرات متطورة. وقال شارلين لامب وهو مسؤول كبير في مكتب الأمن الدبلوماسي بوزارة الخارجية الأميركية للنواب إن المجمع السري أصيب «بثلاث إصابات مباشرة». □

أخبار المسلمين في العالم

دعم دولي مالي في معركتها «الشمالية»

أكد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أن «المجتمع الدولي كله سيكون إلى جانب الماليين» وذلك بعد تبني مجلس الأمن الدولي قراراً بالإجماع يطالب دول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، بوضع خطة مفصلة خلال ٤٥ يوماً للتدخل عسكرياً في مالي. وقال هولاند -في بيان أثناء زيارته السنغال- إن المجتمع الدولي سيدعم الماليين في هذا الجهد لاستعادة شمالي مالي الذي سيطر عليه مسلحون. ووجد هولاند التأكيد على أن فرنسا تدعم تطبيق القرار مادياً ولوجستياً «لكن لن يكون لدينا جنود يشاركون في هذه العملية العسكرية». وقال «هذا ليس مكاننا، لكن سنبدل قصارى جهدنا لإنجاح هذا التدخل، الذي نحضر له مع الأفارقة». ووافق مجلس الأمن بالإجماع على مسودة قرار أعدته فرنسا في محاولة لإحياء جهود متعثرة للتعامل مع الأزمة التي حذر من أنها يمكن أن تقوض الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي المضطربة التي تضم ١٢ دولة من أفقر دول العالم وتقع على الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى. □

وزير الداخلية الفرنسي: لن أتردد في طرد الذين يعلنون انتماءهم إلى الإسلام ويشكلون خطراً على النظام

حذر وزير الداخلية الفرنسي مانويل فالس خلال تدشينه جامع ستراسبورغ الكبير شرق فرنسا، الذي يحوي أكبر مصلى في فرنسا: «لن أتردد في طرد الذين يعلنون انتماءهم إلى الإسلام ويشكلون خطراً كبيراً على النظام العام ولا يحترمون قوانيننا وقيمنا». وأضاف أن «دعاة الحقد وأنصار الظلامية والأصوليين، أولئك الذين يريدون النيل من قيمنا ومؤسساتنا، أولئك الذين ينكرون حقوق النساء، هؤلاء ليس لهم مكان في الجمهورية، فالمتواجدون على أرضنا لتحدي قوانيننا والنيل من أسس مجتمعنا لن يبقوا فيها». □

نذر حرب بين الصين واليابان تلوح في الأفق

حذر خبراء صينيون من التوتر القائم بين الصين واليابان بشأن السيادة على مجموعة الجزر غير الآهلة بالسكان ولكنها تتمتع بموقع استراتيجي على خطوط الملاحة وصيد وفير، بالإضافة إلى تقارير تشير إلى احتمال احتوائها على البترول. وحذر يان تسويتونغ -الخبير الاستراتيجي الصيني المعروف- من أن

التوتر القائم قد يعيد سيناريو الحرب بسبب جزر الفوكلاند بين بريطانيا والأرجنتين عام ١٩٨٢م، ولكن في آسيا هذه المرة. وقالت صحيفة ذي تلغراف، التي أوردت الخبر، إن كلاً من الصين واليابان اتخذتا إلى حد الآن موقفاً متشدداً في النزاع بشأن الجزر التي يسميها اليابانيون جزر سينكاكو ويسميها الصينيون جزر دياويو. وأرجع مراسل الصحيفة من بكين سبب المواقف المتشددة إلى اقتراب موعد الانتخابات اليابانية والتغيرات التي تطرأ على القيادة الصينية، الأمر الذي أدى بالقيادة في البلدين إلى اتخاذ مواقف متشددة تجنبهم الظهور بمظهر الضعيف. وكان دبلوماسيون صينيون ويابانيون قد اجتمعوا للتوصل إلى حل للأزمة، ولكن بدون أي نتيجة تذكر. وأفاد تسويتونغ بأن الولايات المتحدة لن تضطلع بدور في حال نشوب حرب للتدخل بين البلدين. كما شدد على ضرورة اتباع الصين توصيات دينغ تسويفينغ الإصلاحي الصيني الذي قاد الصين نحو اقتصاد السوق، والذي قال إن على الصين أن لا تتخذ دوراً قيادياً، وألا تدخل في تحالفات مع أحد، وعليها أن تصب تركيزها على الاقتصاد.. □

«هولاند» وسط الأزمة: أوروبا ستصل إلى اتحاد سياسي خلال عامين

توقع الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند خروج منطقة اليورو من الأزمة «قريباً جداً» والوصول إلى «اتحاد سياسي» بعد انتخابات ٢٠١٤. وفي المقابلة التي أجراها مع عدة صحف أوروبية من بينها «لوموند» عشية قمة جديدة في بروكسل، قال الرئيس الفرنسي «بشان الخروج من أزمة منطقة اليورو، نحن قريبون جداً من ذلك. لأننا اتخذنا القرارات الصائبة أولاً، بتسوية نهائية للوضع في اليونان التي بذلت جهوداً كبيرة ويجب أن تطمئن على بقائها في منطقة اليورو. ثم الاستجابة لطلبات دول قامت بالإصلاحات المتوقعة وستتمكن من تمويل نفسها بمعدلات فوائد معقولة. وأخيراً عبر إقامة الاتحاد المصرفي». وتابع الرئيس الفرنسي «أريد أن تسوى كل هذه المسائل بحلول نهاية السنة. سنتمكن حينئذ من البدء بتغيير وسائل اتخاذ القرار وتعميق اتحادنا. وسيكون ذلك ورشة العمل الكبرى في مطلع ٢٠١٣م». لكنه شدد على أن «الأسوأ، أي الخوف من انهيار منطقة اليورو، قد زال. إلا أننا لم نصل بعد إلى الأفضل، وعلينا تحقيقه». وعلى صعيد المؤسسات اعتبر فرنسوا هولاند أن «الاتحاد السياسي» الذي تطالب به ألمانيا يجب أن يلي «الاتحاد المالي» و«الاجتماعي». □

صندوق النقد يستعجل معالجة أزمة المال للحؤول دون انهيار الاقتصاد العالمي

حذّر صندوق النقد الدولي، من أن يعرّض أي تأخير في تعامل صنّاع القرار في منطقة اليورو والولايات المتحدة مع تحدياتهما المالية العاجلة، الاقتصاد العالمي لانهيار حاد العام المقبل. ولفت إلى أن الدول العربية ستكون الأكثر تأثراً بهذا الاحتمال الكارثي إلى جانب معظم الاقتصادات الصاعدة الرئيسة، خصوصاً الصين والهند فضلاً عن دول منطقة اليورو. وشكّل التحذير العنصر الأهم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الذي نشره الصندوق، وسيكون موضع نقاش في الاجتماعات السنوية المشتركة لوزراء المال ومحافظي المصارف المركزية في الدول الأعضاء في المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد والبنك الدولي). □

حزب النور السلفي: فصلنا بكار وثابت لتعاملهم مع أمن الدولة

أعلن يسري حماد، المتحدث الرسمي باسم حزب النور، فصل أشرف ثابت، ويونس مخيون، وجلال مرة، أعضاء الهيئة العليا للحزب، الذين أعلنوا سابقاً إقالة عماد عبد الغفور من رئاسة الحزب. وقال يسري حماد: «نحن حزب النور الأصلي برئاسة عبد الغفور قررنا فصل أشرف ثابت ويونس مخيون والمهندس جلال مرة، واستبعاد نادر بكار من موقعه كمتحدث رسمي، كما قررنا فصل كل من تم التأكد من تعامله مع الفريق شفيق أو أمن الدولة سابقاً؛ مثل نادر بكار وأشرف ثابت». □

خالد مشعل من قيادة حماس إلى موقع أهم!

ذكرت جريدة العرب اللندنية أن سبب انسحاب خالد مشعل من رئاسة المكتب السياسي لحماس لا يعود إلى كونه تعب من «النضال» ويريد أن يرتاح، بل لأن مهمة أكبر تنتظره في التنظيم الدولي للإخوان. ونسبت الجريدة إلى مصادر مقربة من دوائر صنع القرار في حماس أن خالد مشعل من المنتظر أن يكون الشخص الأول في التنظيم الدولي للإخوان. وأضافت الجريدة أن دور مشعل سيتغير من دائرة الاهتمام بحماس والقضايا الفلسطينية ليصبح خليفة للقرضاوي اعتماداً على علاقته الجيدة بقطر، حيث ينتظر أن يتصدى لترتيب البيت الإخواني الدولي. وتابعت أن قطر رشحت مشعل لعدة أسباب منها قدرته على الخطابة والتسويق الأيديولوجي، ونجاحه في ربط علاقاته بالفصائل والتنظيمات المختلفة. □

الغنوشي: الجيش والشرطة غير مضمونين والدولة ما زالت بأيدي العلمانيين

تم تسريب شريط فيديو للقاء جمع سلفيين برئيس حركة النهضة راشد الغنوشي قال فيه إن الفئات العلمانية في هذه البلاد ما زالت تسيطر على الإعلام والاقتصاد والإدارة التونسية. وأن «بيدهم الجيش، الجيش ليس مضموناً، والشرطة ليست مضمونة.. أركان الدولة ما زالت بيدهم» ودعا الغنوشي السلفيين إلى التوقف عن المطالبة بنص الدستور على أن الشريعة هي مصدر التشريع، وأن يعملوا بدل ذلك على ملء البلاد بالجمعيات الدينية والمدارس القرآنية وأن ينشئوا الإذاعات والتلفزيونات لأن 'الناس في تونس لا تزال جاهلة بالإسلام'. وأوضح الغنوشي في مقابلة مع التلفزيون الرسمي أنه لم يقصد من وراء تصريحاته الإعداد للانقلاب على الدولة كما روجت بعض وسائل الإعلام وإنما قصد تنبيه السلفيين من مغبة 'الاستهانة بقوى الدولة التي لها جيشها وشرطتها'. كما شدد على أنه لا يعادي 'العلمانية' وأن العلمانية التي انتقدها في شريط الفيديو هي العلمانية 'المتشددة والمتطرفة'. وذكر بأن حركته شكلت تحالفاً حاكماً مع 'العلمانية المعتدلة' في إشارة إلى حزبي 'التكتل' و'المؤتمر' اليساريين. وأعلن المحامي التونسي حاتم فرحات أنه أقام دعوى قضائية ضد الغنوشي بتهمة 'التآمر على أمن الدولة الداخلي'. معتبراً أن كلام الغنوشي في شريط الفيديو 'يهدد الانتقال الديمقراطي في البلاد، ومدنية الدولة، والسلم والأمن الاجتماعيين'. يُشار إلى أن قياديين بحركة النهضة يتولون مسؤولية ثلاث وزارات سيادية هي الداخلية والعدل والخارجية إضافة إلى رئاسة الحكومة التي يتولاها حمادي الجبالي أمين عام حركة النهضة. □

قيادي سلفي: علاقة حماس بالسلفيين في غزة «ملاحظات أمنية وسجون»

اتهم قيادي في جماعة سلفية في قطاع غزة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بملاحقة ناشطي الجماعة في القطاع، مؤكداً في الوقت نفسه استعداد جماعته للحوار «العلني» مع الحركة. وقال الشيخ أنس عبد الرحمن القيادي في «مجلس شورى المجاهدين في أكناف بيت المقدس» لوكالة فرانس برس «للأسف لا يوجد علاقة بين المجاهدين السلفيين وبين حماس وحكومتها إلا من خلال الملاحظات الأمنية وداخل السجون». وأضاف أن «حكومة حماس تقوم بنفس دور الإخوان المسلمين في كل مكان، ففي العراق كانوا شركاء مع المحتل لحرب السلفيين، وفي فلسطين لم تشذ حماس عن هذه السياسة ضد السلفيين، وحكومة حماس تتعاون مع المخابرات المصرية، ومع المخابرات الإيرانية»،

مؤكداً أن «سياسة الحرب ليست جديدة ضد المجاهدين السلفيين معتبراً أن «هذه

السياسة جزء من السياسة الدولية فيما يسمى بالحرب على الإرهاب».

رموز سلفية وإخوانية تتراجع عن معاداة التراث الفرعوني

ذكرت صحيفة الشرق الأوسط في ٢٧/١٠/٢٠١٢م أن التيار الإسلامي بدأ ينخرط بمصر يوماً بعد آخر في أنشطة ترفيهية من أجل تغيير صورته، حيث بدأت رموز سلفية وإخوانية في الدخول بقوة في مهرجانات فنية وغنائية مع تراجع ملحوظ عن معاداة التراث الفرعوني الذي تعتمد عليه السياحة. فبعد أشهر من خطاب لقادة سلفيين ومتشددین ضد التراث والتماثيل التي تعود للعهد الفرعوني بوصفها أوثاناً، فاجأ قطاع في التيار السلفي الرأي العام المصري بإحياء احتفالية تعامد الشمس على وجه الملك الفرعوني رمسيس الثاني في معبده بمدينة أبو سمبل (جنوب أسوان). وتولى هذه المهمة حزب النور (أكبر الأحزاب السلفية)، في رسالة بدت نفيًا لما سبق أن رددته قيادات سلفية عن ضرورة غلق المعابد وتغطية التماثيل ومنع السائحين من ممارسة حرياتهم.

وقال إبراهيم الشهير، أمين حزب النور في أسوان لـ«الشرق الأوسط»: «حزبنا الوحيد الذي عقد مؤتمراً لتوضيح دوره في تنشيط السياحة وإزالة أي شبهات أو صورة ذهنية خاطئة رسمت من قبل عن التيار السلفي.

من جانبه، شارك حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، في عدة احتفالات غنائية تضمنت فقرات فنية للغناء في عدة مواقع مثل الصالة المغطاة بأستاد القاهرة. وقرر حزب «الإخوان» تنظيم حفلة للفرق الفنية الشعبية في أحد فنادق الـ٥ نجوم السياحية الكبرى في محافظة أسوان ضمن خطة المحافظة لتنشيط السياحة. وسبق لقيادات من «الإخوان» التحدث عن مراجعة حدود ارتداء «المايوه (لباس البحر)» وغيرها مما يراه بعض العاملين في السياحة خطراً على المهنة.

وقال قيادي في حزب «الإخوان» بأسوان فضل عدم ذكر اسمه، إن «الاحتفالية ستتضمن فقرات غنائية وراقصة من أجل تغيير صورة (الإخوان) في الشارع، وتنشيط السياحة»، وأضاف أن «الاحتفالية ستكون من دون أي خمور، وسوف ندعو الأجانب لللبس الزي الفرعوني لرسم صورة متميزة عن الحفل».

﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ۖ﴾ (٦٠) ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمُوسَىٰ لَنْ نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصِلَهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ۚ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ ۖ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ ۖ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءَ ۖ وَبَغَضَ مِنْ اللَّهِ ذَٰلِكَ يَأْتِيهِمْ يَكْفُرُونَ ۖ يَتَّبِعُونَ اللَّهَ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ۖ﴾ (٦١)



جاء في كتاب التيسير في أصول التفسير لمؤلفه

عطاء بن خليل أبو الرسته

أمير حزب التحرير حفظه الله في تفسيره لهذه الآيات ما يلي:

﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَمُوسَىٰ لَنْ نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصِلَهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ۚ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ ۖ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ ۖ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءَ ۖ وَبَغَضَ مِنْ اللَّهِ ذَٰلِكَ يَأْتِيهِمْ يَكْفُرُونَ ۖ يَتَّبِعُونَ اللَّهَ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ۖ﴾ (٦١)

من هذه الآية الكريمة يتبين ما يلي:

١. لقد كره قوم موسى - عليه السلام - استمرارهم على هذا الطعام الذي أنزله الله لهم «المن والسلوى» فسألوا موسى - عليه السلام - أن يسأل الله سبحانه أن يخرج لهم بعض ما - مما - تنبت الأرض من بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها كما كانوا يأكلون في

﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ۖ﴾ (٦٠)

يذكر الله سبحانه بني إسرائيل بالنعم التي أنعمها عليهم فكانه قيل وادكروا إذ استسقى، وهنا يبين الله سبحانه أن قوم موسى - عليه السلام - قد عطشوا فدعا لهم الله سبحانه أن يسقيهم فأوحى إليه الله سبحانه أن اضرب بعصاك الحجر، فلما فعل - عليه السلام - انفجرت - أي سالت بكثرة - من الحجر اثنتا عشرة عينا على عدد أسباط يهود، فكان كل سبط له عين منها فكانت نعمة من الله عليهم أن يأكلوا من المن والسلوى ويشربوا من ماء العيون فيشكروا الله على رزقه، وأن لا يطغوا - يعثوا - ولا يسعوا في الأرض مفسدين.

النزول لكن فيها إشارة إلى أن هذا النزول هو من مكان أفضل إلى مكان أدنى.

٣. بعد ذلك عاقبهم الله سبحانه بأن ألصق بهم الذلة والمسكنة ﴿وَضُرِبَتْ﴾ أي أحاطت بهم كإحاطة القبة بمن ضربت عليه أي لاصقة بهم لا تنفك عنهم، فهم في هوان وفقير مهما ظهر عليهم غير ذلك من مظاهر زائفة فلا عزة لهم ذاتية بل كما ذكر الله سبحانه ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ أَيْنَ مَا تُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ﴾ آل عمران/١١٢ أي أذلاء لا تظهر عليهم عزة إلا إن كانوا مع الله ﴿بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ﴾ كالمؤمنين مع موسى - عليه السلام - أو إن كانوا بدعم من الأمم الأخرى ﴿وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ﴾ وهذا ما نراه من وقائع ارتباطهم بالدول الأخرى يتكئون عليهم في قوتهم وطعامهم.

وكذلك ضربت عليهم المسكنة وهي مصدر "مسكين" ودلالاتها في الآية مسكنة الفاقة والحاجة، وهذه كذلك ظاهرة عليهم فحاجتهم المستمرة للمنح والمساعدات وظهورهم بمظهر الفقير المحتاج لمال غيره أمر مشهور.

ثم إن الله سبحانه غضب عليهم وباعوا بهذا الغضب أي انصرفوا به فكأن غضب الله عليهم يسير معهم في حلهم وترحالهم، يذهبون ويحيثون وهم محملون بغضب الله سبحانه.

وكل ذلك مما ضرب عليهم وباعوا به، هو بسبب كفرهم بآيات الله ونعمه سبحانه وبسبب قتلهم الأنبياء قتلهم زكريا ويحيى - عليهما السلام - ثم بسبب عصيانهم وتحاوزههم حدود الله وامتنال أمره - جل ثناؤه -.

﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾ الباء للسببية أي بسبب

تلك الأمور. □

مصر قبل خروجهم إلى التيه. (فومها) أي الحنطة والخبز كما فسرهم ابن عباس رضي الله عنه في لغتهم.

وقلنا كرهوا ذلك الطعام لأن ﴿لَنْ نَضِيرَ﴾ تدل على ذلك حيث إن أصل الصير حبس النفس على الضيق من الأمر، ولذا أنكر عليهم موسى - عليه السلام - ذلك قائلاً لهم أتستبدلون الذي هو شرّ بالذي هو خير منه، وهم قد طلبوا الطعام الأدنى أي الأخس قيمة وقدرًا من العيش وتركوا الذي هو خير "المن والسلوى". وفي اللغة تدخل الباء على المتروك عند الاستبدال ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ ولا شك أن هذا طلب للوضيع من العيش وترك للرفيع منه.

٢. دعا لهم موسى - عليه السلام - رب العالمين أن يعطيهم ما سألوهم فاستجاب الله له دعاءه فأعطاهم ما طلبوا وقال سبحانه ﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَآسَأْتُمْ﴾ أي انزلوا مصرًا من الأمصار لأن الذي طلبتم لا يكون في التيه والبادي بل في القرى والأمصار و﴿مِصْرًا﴾ هنا نكرة فأعربت ونونت أي بلدًا من البلاد، وأما (مصر) المعروفة فالراجح فيها المنع من الصرف كما في قوله سبحانه ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ﴾ يوسف/ آية ٢١ ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ يوسف/ آية ٩٩ ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾ الزخرف/ آية ٥١ ﴿تَبَوَّءَ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾ يونس/ آية ٨٧ غير أن كونها ﴿مِصْرًا﴾ في الآية الكريمة لا يعني أنها ليست مصر المعروفة، فالله سبحانه نكّرها أي بلدًا من البلاد فقد تكون مصر المعروفة أو غيرها.

وفي ذكر ﴿أَهْبِطُوا﴾ فهي وإن كانت تعني

بسم الله الرحمن الرحيم

عرضه ﷺ الدعوة على الجماعة

مخاصمة رؤساء قريش النبي ﷺ في دعوته لهم وما أجابهم

أخرج بن جرير عن ابن عباس أن عتبة وشيبة ابني ربيعة، وأبا سفيان بن حرب، ورجلاً من بني عبد الدار، وأبا البختري أخا بني الأسد، والأسود بن عبد المطلب بن أسد، وزمعة بن الأسود، والوليد بن المغيرة، وأبا جهل بن هشام، وعبد الله بن أبي أمية، وأمّية بن خلف، والعاص بن وائل، ونبيها ومُنَبِّها ابني الحجاج السهميين، اجتمعوا -أو من اجتمع منهم- بعد غروب الشمس عند ظهر الكعبة، فقال بعضهم لبعض: ابعثوا إلى محمد فكلّموه وخاصموه حتى تُعذروا فيه، فبعثوا إليه أن أشراف قومك قد اجتمعوا لك ليكلّموك، فجاءهم رسول الله ﷺ سريعاً وهو يظن أنه قد بدا في أمره بداء -وكان عليهم حرصاً يحب رُشدَهم ويُعزُّ عليه عَنَتُهُم- حتى جلس إليهم. فقالوا: يا محمد، إنا قد بعثنا إليك لنُعذِرَ فيك، وإنا والله ما نعلم رجلاً من العرب أدخل على قومه ما أدخلت على قومك، لقد شتمت الآباء، وعبت الدين، وسفّهت الأحلام، وشتمت الآلهة، وفرقت الجماعة، فما بقي من قبيح إلا وقد جنته فيما بيننا وبينك. فإن كنت إنما جئت بهذا الحديث تطلب به مالاً جمعنا لك من أموالنا حتى تكون أكثرنا مالاً. وإن كنت إنما تطلب الشرف فينا سوّدناك علينا. وإن كنت تريد ملكاً ملّكناك علينا. وإن كان هذا الذي يأتيك بما يأتيك رُئياً تراه قد غلب عليك -وكانوا يسمّون التابع من الجنّ "الرئي"- فربما كان ذلك، وبذلنا أموالنا في طلب الطبّ حتى نبرئك منه أو نُعذِرَ فيك.

فقال رسول الله ﷺ «ما بي ما تقولون، ما جئكم بما جئكم به أطلب أموالكم، ولا الشرف فيكم، ولا الملك عليكم، ولكن الله بعثني إليكم رسولاً، وأنزل عليّ كتاباً، وأمرني أن أكون لكم بشيراً ونذيراً، فبلغتكم رسالات ربي، ونصحتُ لكم، فإن تقبلوا مني ما جئكم به فهو حظكم من الدنيا والآخرة، وإن تردّوه عليّ أصبر لأمر الله حتى يحكم الله بيني وبينكم» أو كما قال رسول الله ﷺ. فقالوا: يا محمد، فإن كنت غير قابل منّا ما عرضنا عليك فقد علمت أنه ليس أحد من الناس أضيقّ بلاداً، ولا أقلّ مالاً، ولا أشدّ عيشاً منّا؛ فاسأل لنا ربك الذي بعثك بما بعثك به فليُسيّرَ عنا هذه الجبال التي قد ضيّقت علينا، وليبسّط لنا بلادنا، وليُفجّر فيها أنهاراً كأنهار الشام والعراق، وليبعث لنا من مضى من آبائنا، وليكن فيمن يبعث لنا منهم قصي بن كلاب فإنه كان شيخاً صدوقاً؛ فنسألهم عمّا تقول أحقّ هو أم باطل؟ فإن صنعت ما سألناك وصدّقوك صدّقناك، وعرفنا به منزلتك عند الله وأنه بعثك رسولاً

كما تقول. فقال لهم رسول الله ﷺ «ما بهذا بعثت، إنما جئتكم من عند الله بما بعثني به، فقد بلغتكم ما أرسلت به إليكم؛ فإن تقبلوه فهو حظكم في الدنيا والآخرة، وإن تردوه عليّ أصبر لأمر الله حتى يحكم الله بيني وبينكم».

قالوا فإن لم تفعل لنا هذا فخذ لنفسك، فسل ربك أن يبعث ملكاً يصدقك بما تقول ويراجعنا عنك، وتسأله فيجعل لك جنات وكنوزاً وقصوراً من ذهب وفضة، ويغنيك به عما نراك تبتغي -فإنك تقوم بالأسواق وتلتمس المعاش كما نلتمسه- حتى نعرف فضل منزلتك من ربك إن كنت رسولاً كما تزعم. فقال لهم رسول الله ﷺ «ما أنا بفاعل، ما أنا بالذي يسأل ربّه هذا، وما بعثت إليكم بهذا، ولكن الله بعثني بشيراً ونذيراً؛ فإن تقبلوا ما جئتكم به فهو حظكم في الدنيا والآخرة، وإن تردوه عليّ أصبر لأمر الله حتى يحكم الله بيني وبينكم».

قالوا: فأسقط السماء كما زعمت أن ربك إن شاء فعل ذلك، فإننا لن نؤمن لك إلا أن تفعل. فقال لهم رسول الله ﷺ «ذلك إلى الله إن شاء فعل بكم ذلك». فقالوا: يا محمد، أما علم ربك أنا سنجلس معك ونسألك عما سألناك عنه ونطلب منك ما نطلب؛ فيقدم إليك ويعلمك ما تراجعنا به، ويخبرك ما هو صانع في ذلك بنا إذا لم نقبل منك ما جئتنا به، فقد بلغنا أنه إنما يعلمك هذا رجل باليمامة يقال له «الرحمن» وإنّا -والله- لا نؤمن بالرحمن أبداً، فقد أعذرنا إليك يا محمد، أما والله لا نتركك وما فعلت بنا حتى نهلكك أو تهلكنا، وقال قائلهم: نحن نعبد الملائكة وهي بنات الله. وقال قائلهم: لن نؤمن لك حتى تأتي بالله والملائكة قبلاً.

فلما قالوا ذلك قام رسول الله ﷺ عنهم، وقام معه عبد الله بن أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم -وهو ابن عمته عاتكة بنت عبد المطلب- فقال: يا محمد، عرض عليك قومك ما عرضوا فلم تقبله منه، ثم سألوك لأنفسهم أموراً ليعرفوا بها منزلتك من الله فلم تفعل ذلك، ثم سألوك أن تعجل لهم ما تخوفهم به من العذاب؛ فوالله لا أؤمن بك أبداً حتى تتخذ إلى السماء سُلماً، ثم ترقى به وأنا أنظر حتى تأتيها وتأتي معك بصحيفة منشورة ومعك أربعة من الملائكة يشهدون لك أنك كما تقول، وإيّم الله لو فعلت ذلك لظننت أني لا أصدقك. ثم انصرف عن رسول الله ﷺ وانصرف رسول الله ﷺ إلى أهله حزيناً أسفاً لما فاتته ممّا كان طمع فيه من قومه حين دعوه، ولما رأى من مباحدهم إياهم. وهكذا رواه زياد بن عبد الله البكائي عن ابن إسحاق عن بعض أهل العلم عن سعيد بن جبير وعكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما فذكر مثله سواء؛ كذا في

التفسير لابن كثير والبداية. □

بسم الله الرحمن الرحيم

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أتيت النبي عشر عشرة، فقام رجل من الأنصار فقال: يا نبي الله! من أكيس الناس وأحزم الناس؟ قال: "أكثرهم ذكراً للموت، وأكثرهم استعداداً للموت، أولئك الأكياس، ذهبوا بشرف الدنيا وكرامة الآخرة" الترغيب والترهيب إسناده حسن.

ابن ماجة: صحيح

٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " يَا أَبَا هُرَيْرَةَ كُنْ وَرِعاً تَكُنْ عَبْدَ النَّاسِ، وَكُنْ قَنَعاً تَكُنْ أَشْكَرَ النَّاسِ، وَأَحَبَّ لِلنَّاسِ مَا تَحِبُّ لِنَفْسِكَ تَكُنْ مُؤْمِناً، وَأَحْسَنَ جَوَارٍ مِنْ جَاوِرِكَ تَكُنْ مُسْلِماً، وَأَقْلَ الضَّحْكَ فَإِنَّ كَثْرَةَ الضَّحْكَ تُمَيِّتُ الْقَلْبَ " ابن ماجة: صحيح

٣- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الدُّعَاءُ مَخُّ الْعِبَادَةِ".

جاء في تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي قوله: المَخُّ بالضَّمِّ نَقْيُ الْعَظْمِ وَالْدَّمَاعُ وَشَحْمَةُ الْعَيْنِ وَخَالِصُ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْمَعْنَى أَنَّ الدُّعَاءَ لُبُّ الْعِبَادَةِ وَخَالِصُهَا لِأَنَّ الدَّاعِيَ إِنَّمَا يَدْعُو اللَّهَ عِنْدَ انْقِطَاعِ أَمَلِهِ مِمَّا سِوَاهُ، وَذَلِكَ حَقِيقَةُ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ وَلَا عِبَادَةَ فَوْقَهُمَا . قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : وَبِالْمَخِّ تَكُونُ الْقُوَّةُ لِلْأَعْضَاءِ فَكَذَا الدُّعَاءُ مَخُّ الْعِبَادَةِ بِهِ تَتَقَوَّى عِبَادَةُ الْعَابِدِينَ فَإِنَّهُ رُوحُ الْعِبَادَةِ . قَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ أَيُّ عَنْ دُعَائِي.

٤- يقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: من الناس من لا يأتي الجمعة إلا دبراً ولا يذكر الله إلا هجراً. وأعظم الخطايا الكذب. ومن يعفُ الله عنه. ومن يكظم الغيظَ يأجره الله. ومن يغضُر يغضُر الله له. ومن يصبرُ على الرزية يعقبه الله. وشرُّ المكاسب كسبُ الربا، وشرُّ المأكَل مالُ اليتيم، وإنما يكفي أحدكم ما قنعت به نفسه، وإنما يصير إلى أربعة أذرع والأمر إلى آخره، وملاكُ العمل خواتمه، وأشرفُ الموت قتلُ الشهداء، ومن يستكبرُ يضعه الله، ومن يعص الله يُطع الشيطان. □



هنيئاً لكِ المجد

نافذ الجعبري - فلسطين

مجدُ الخلافة في رباك يُعادُ
مجدُ دَوَى والنفسُ تاقَت عَوْدَه
أنعم بأرض الشام خير منازلٍ
الخيرُ فيك وفي رباك مُعَمَّمُ
يا دُرَّةَ الإسـلامِ فلتتزيّني
وليُحسرنَ الظلمُ عن جنّاتِكِ
خرجت جموعك لا يؤملُ قهرُها
ما راعها حممٌ تساقطُ فوقها
رغمّت أنوفُ والهوانُ مألها
بشار يا شرا تبدّى في الورى
يا من ملأت الأرض جوراً هل ترى
يا ابن اللئام ويا سليل أذلةٍ
مع كلِّ نفسٍ في الورى أهلكتها
وليا تينك عن قريبٍ عاجلٍ
عهداً سنكتبُ في القريبِ ملاحماً
ويعودُ للشام العزيزة عزُّها
جندُ الخلافةِ قادمون وإنَّهُم
وسيعرفُ التاريخُ شدةَ بأسهم
وسنشرُ الخيرَ العميمَ بعالمٍ
ونضيءُ نوراً في البلادِ بأسرها

مجدٌ تليدٌ صاغه الأجدادُ
رُغمَ المكائدِ حاكها الأوغادُ
أنتِ العرينُ وقومكِ الآسادُ
والمجدُ نحوك طائعاً ينقادُ
عهداً بأنّ المجدَ سوف يعادُ
وتسودكِ الأفراحُ والأمجادُ
ما راعها قتلٌ ولا أصفادُ
من دونها نصرٌ أو استشهادُ
سادتكِ قهراً والمصيرُ سوادُ
بشارٌ مهلاً فالديونُ سدادُ
أملأ لِمثلكِ أن يعودَ ودادُ
هل تأملنَ بأن يدومَ فسادُ
فاضت عليكِ بقلبنا أحقادُ
يومٌ لحتفك فيه سوف تقادُ
السيفُ يملِي والدماءُ مِدادُ
وتكون للدين الحنيفِ عمادُ
في الجِدِّ صُبْرٌ واللِّقاءِ شِدادُ
وسُيُتَبِّتونَ بأننا الأسيادُ
سادَ الأراذلُ فيه والأولادُ
يزهو به الأبناءُ والأحفادُ

الإعلام فن وإدارة وسياسة

أصدرت دار أطلس للنشر في القاهرة كتاب «السياسات الإعلامية» للدكتور خالد عزب تناول فيه قضايا إعلامية هامة بالنسبة للمؤسسات والدول والأفراد، موضحاً أن مثل هذا العلم لا يبنى على العشوائية بل يخضع لقواعد وخبرات متراكمة لا تخرج في نهاية الأمر عن كونها تخضع للتخطيط وتعني به توظيف الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة من أجل تحقيق أهداف معينة مع الاستخدام الأمثل لهذه الإمكانيات، ويقوم على مجموعة عناصر: المدى الزمني، معرفة الواقع، تحديد الأهداف والوسائل. وتطرق الكاتب إلى مسائل مهمة في هذا الإطار نستعرض بعض أهمها:

- تمثل إدارة السياسات الإعلامية تحدياً جديداً أمام كل من يريد أن يكون له تأثير في هذا العالم. لهذا كان لا بد من اعتماد سياسات إعلامية واضحة ترتبط بأهداف محددة. فإدارة سياسات الإعلام فن من فنون الدبلوماسية الرفيعة الذي يتطلب قراءة جيدة يومية من شخص ما للحياة السياسية والثقافية والأحداث الجارية حتى يتسنى اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب. ومن ثم تحديد نوع المادة التي ستقدم للجمهور من خلال الوسائط الإعلامية المتعددة. لكن هنا يبقى الفيصل، هل حدد هدفه؟ هل حدد نوعية المادة؟ هل حدد وسيلة الاتصال المناسبة؟ هل يستخدم كل الوسائط أم بعضها؟

- إن تفهم طبيعة الجمهور المخاطب وسيلة أساسية من وسائل النجاح الإعلامي، لهذا يلجأ الساسة إلى حيل عديدة لكسب الجمهور استناداً لهذا الفهم، فها هو نابليون عند غزوه لمصر يشهر إسلامه ويتبنى منشورات تدعو المسلمين في مصر لمساندته ضد “الظلمة” المماليك، ويحضر الموالد الإسلامية. كذلك برع الرئيس السادات في هذا حين كان يرتدي أحدث الأزياء عند سفره خارج مصر، فيما يلبس الجلباب والعباءة في قريته ميت أبو الكوم، فالأولى لديه فيها طبقة وجمهور معين يتناسب معه البذلة وربطة العنق المتناسقة معها، والثانية كان لدى السادات فيها جمهور آخر يخاطبه هو جمهور الفلاحين والعمال وأهل المدن الصغيرة، الذين كان يهدف إلى إقناعهم بأنه واحد منهم يأكل البط والأوز في المولد النبوي على الطبلية، بل نشأ مثلهم، وأن لديه قيم الريف الأصيلة.

- إن الاتصال المباشر الحي، وهو أقدم الوسائط التي عرفها الإنسان، لا يزال أكثر الوسائط فاعلية وأكثرها صعوبة على صعيد التأثير الفردي، لأن فيه إما أن يفقد المتصل تأثيره على الجمهور إلى الأبد، أو يكسبه إلى الأبد! لذلك ما تزال العديد من المؤسسات بل حتى الحكومات تلجأ إلى الاتصال المباشر بال جماهير، لأن العلاقة المباشرة تحمل حميمية التواصل الإنساني. لذلك تلجأ الولايات المتحدة الأميركية إلى مثل هذا النوع من الدعاية، وقد ابتدعت “برنامج الزائر”، حيث تستضيف من خلاله أحد الأشخاص المرشحين في بلد ما للصعود السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي لزيارة الولايات المتحدة لمدة شهر، لتبهره. ويتم إعداد ملف خاص عن كل زائر مسبقاً، تحدد من خلاله ميول وأهواء هذا الشخص ليتم غرس نوع من الحب والانبهار بأميركا. كما أن المرافق للزائر، يعمل بتعليمات تتوافق مع طبيعة الزائر، وعادة ما تكون تركييبته الشخصية أو كيميائوه النفسية تتكامل معه، لكي يتحول الاثنان إلى أصدقاء... هكذا تنشئ الدول العظمى لها أصدقاء (عملاء) في مختلف أنحاء العالم. □

«إغناطيوس» وحقائق عن الصراع في سوريا

قامت «مجموعة الدعم السورية»، وهي منظمة تقع في واشنطن حصلت منذ عدة أشهر على تصريح من وزارة الخارجية بجمع أموال وتقديم «مساعدات» أخرى لصالح «الجيش السوري الحر» بترتيب رحلة لعدد من الصحفيين للمناطق السورية، كان بينهم الكاتب والصحفي الأميركي المعروف ديفيد إغناطيوس، الذي قضى ٤٨ ساعة في المناطق المحررة من سوريا، موضحاً من خلال زيارته إن الشيء الأساسي في هذه الحرب الآخذة في الاتساع يظل هو الجيش السوري الحر. وإن السؤال الملح هو: كيف يمكن تقويته بما يكفي لقلب الموازين ضد النظام؟

وقد أبدى العقيد العكيدي في لقاء له مع إغناطيوس أثناء الزيارة إحباطه من انتظار دام طويلاً للمساعدات الأميركية! والتي لم يحصل على أي شيء مفيد منها. إذ تتلخص السياسة الأميركية في تقديم مساعدات غير قتالية، ومن بينها أدوات للقيادة والسيطرة مثل الهواتف المتصلة بالأقمار الصناعية. ويبدو العكيدي - بحسب إغناطيوس - رجلاً عسكرياً من نوعية الضباط الذين تأمل واشنطن في أن يبنوا قوة قتالية صلبة يعتمد عليها في عملية التغيير.

وقد تعهد العكيدي -بحسب إغناطيوس- بأن الولايات المتحدة إذا أمكن أن تساعد في الحصول على أسلحة حديثة مضادة للطائرات والدبابات، «فسوف يمنع وقوعها في أيدي الجماعات المتطرفة». كما أنه يأمل في أن تقدم أميركا التدريب أيضاً، ولو حتى دورة تدريبية أساسية لمدة أسبوعين قد تساعد على تكوين جيش حقيقي، إلا أنه يضيف أن الولايات المتحدة إذا لم تزوده بأسلحة يمكنها أن تقلب الموازين، فإنه سيضطر إلى الاستعانة بالمجاهدين الذين لديهم حرص كبير على القتال والموت موضحاً: «ليست لدي أي مشكلة مع (المتطرفين) إذا كانوا يقاتلون النظام، «كل ما يهمنا هو أن يسقط النظام وأن يتوقف نزف الدماء». كما التقى إغناطيوس العقيد عفيف سليمان، قائد قوات الجيش السوري الحر في محافظة إدلب، وقد ردد سليمان النصيحة نفسها لأميركا: «أعطينا أسلحة وساعدونا على تنسيق قواتنا، وإلا فإن (المتطرفين) سيسيطرون على زمام الأمور».

ولفت إغناطيوس النظر إلى أن «الولايات المتحدة ليست وحدها في الميدان، ولذلك فإن عليها المسارعة بتنسيق عمل الثوار وإدارة عملية مساعداتهم الخارجية، وإلا فإن كماً هائلاً من الأموال والأسلحة القادمة من السعودية وقطر والكويت وغيرها من البلدان العربية يتدفق على المقاتلين (المتطرفين) ويضعف وجود أي سلسلة نظامية من القيادة عن طريق الجيش السوري الحر».

ويخلص إغناطيوس من رحلته تلك إلى إبراز ما قدمه على أنه حقائق أساسية عن الحرب الدائرة في سوريا. أولاً: لا يوجد ما يكفي من الأسلحة كي يتمكن الثوار من هزيمة قوات الأسد، وأن كل السوريين الذين تحدث معهم تقريباً يرون أن هذه هي خطيئة أميركا. ثانياً: إن قادة الجيش السوري الحر يحاولون تطبيق قيادة وسيطرة أفضل على المقاتلين وعلى الأرض في عملية ظلت حتى الآن مهلهلة وغير منظمة. ثالثاً: في ظل هذا القتال الفوضوي الذي يعاني نقصاً في الموارد، فإن قوة المجاهدين السلفيين، الذين لا يطلبون سوى الشهادة، تبدو في تصاعد مستمر.